جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

تحليل وقياس أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على التجارة الخارجية في العراق

إعداد الطالب
وليد علي دحام خلف الجبوري

إشراف
الدكتور حسن العمرو

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
إدارة الأعمال / قسم الاقتصاد
جامعة مؤتة،2020م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب وليد علي دحام دحام

والموسومة بـ: قياس أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على التجارة الخارجية في العراق

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

القسم: الاقتصاد

في تاريخ ٢٠٢٠/٠٧/١٥

من الساعة ١,٣ إلى الساعة ٢,٣

قرار رقم ٣٠/٢٨/٢٠٢٠

أعضاء اللجنة:	التوقيع
د. حسن عبدالرحمن إشتيان العمرو	مشرفا ومقررا
د. خالد علي ذياب المجالي	عضوا
د. راضي محمد أحمد العضايلة	عضوا
د. الدكتور خالد محمد محمود ابو عليقة	عضو خارجي

عميد كلية الدراسات العليا

أ.د. عمر المعايطة

جامعة مؤتة

الإهداء

إلى والدي ....

إلى من علمني ان الدنيا كفاح .... وسلاحها العلم والمعرفة .

إلى الذي لم يبخل علي بأي شيء .... إلى من سعى لأجل راحتي ونجاحي.

إلى أعظم وأعز رجل في الكون .... حفظك الله وأدامك ذخرآ.

إلى والدتي ....

إلى سر نجاحي وعز عطائي ..... إلى مصدر الهامي وأفكاري.

إلى نبع إبداعي وبيض فؤادي .... إلى نور عيني ومبتغى أمالي.

إلى من لا تكفيها كلمات الدنيا ولا ينقطع عنها دعاء الآخرة. رحمك الله تعإلى وغفرلك

إلى اخي و أخواتي ....

إلى المحبة التي لا تنضب والخير بلا حدود ، إلى من شاركتهم كل حياتي.

أنتم زهرة حياتي و أنتم جوهرتي الثمينة وكنزي الغالي حماكم الله ورفع قدركم .

إلى زوجتي ....

إلى أروع من جسدة الحب بكل معانة فكانت السند والعطاء ... إلى من قدمت لي الكثير من صور الصبر والأمن والمحبة ، لن أقول شكرا بل سأعيش الشكر معك دائما

إلى أطفالي ....

إلى الذي اختار أنْ يرافقني من بعيد في وقت الدراسة فكان البركة في أيامي (قحطان).

إلى العينين التي استمد منهما القوة والاستقرار ... أعذب ما في عمري (تمام)

إلى أحبائي ....

الأهل والأصدقاء الذين رافقوني وشجعوا خطواتي عندما غالبتها الأيام لكم مني الحب والشكر والامتنان الذي لا ينقطع .

الشكر و التقدير

أحمد الله عز وجل الذي الهمني الصحة والعزيمة ووفقني في إتمام هذا البحث العلمي ، فله الحمد وله الشكر .

لا يسعني بعد الانتهاء من إعداد الرسالة إلا أن اتقدم بجزيل الشكر وعظيم الثناء إلى أستاذي الفاضل الدكتور (حسن العمرو) الذي تفضل بالإشراف على رسالتي وقدم لي من المعلومات والنصح والإرشاد الكثر فله مني خالص الشكر والتقدير .

كما لا يفوتني أن اتقدم بجزيل الشكر والامتنان والعرفان إلى كل اساتذتي في جامعة مؤتة وأخص منهم الدكتور (أحمد عبدالقادر المجالي) صاحب الدعم اللامحدود للطلبة العراقيين كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى زملائي وأصحابي .

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	هـ
قائمة الأشكال	و
الملخص باللغة العربية	ز
الملخص باللغة الانجليزية	ح
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	1
1.1 المقدمة	1
2.1 أهمية الدراسة	1
3.1 مشكلة الدراسة	1
4.1 فرضيات الدّراسة	2
5.1 أهداف الدراسة	2
6.1 الحدود الزمانية المكانية	2
7.1 متغيرات الدراسة	2
8.1 منهجية الدراسة	3
9.1 الدراسات السابقة	3
الفصل الثاني : التجارة الخارجية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في ظل النظرية الاقتصادية	8
1.2 1.2 نظريات التجارة الخارجية	9
2.2 الإطار المفاهيمي والتعريفي لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي مفهوم الانفتاح التجاري	13
3.2 العلاقة بين التجارة الخارجية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي	19

الفصل الثالث : تحليل أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في العراق 23
1.3 تحليل أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في العراق للمدة (2001-2016) 23
2.3 أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في العراق للمدة (2001-2016) 26
الفصل الرابع: التحليل القياسي لأثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على التجارة الخارجية في العراق 40
1.4 إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية 40
2.4 اختبار التكامل المشترك من خلال نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع 42
3.4 متغيرات الدراسة 45
4.4 النتائج والتوصيات 49
المراجع 53

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
1	التجارة الخارجية في العراق للمدة (2001–2016) (مليون دولار)	25
2	أثر سعر الصرف في التجارة الخارجية في العراق للمدة (2001–2016)	27
3	أثر الناتج المحلي الإجمالي في التجارة الخارجية في العراق للمدة (2001–2016)	30
4	أثر الإنفاق العام في التجارة الخارجية في العراق للمدة (2001–2016)	33
5	نسبة الصادرات والاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري في العراق للمدة (2003–2016)	38
6	نتائج إختبار الإستقرارية للسلاسل الزمنية	45
7	نتائج إختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة وعلاقة التكامل المشترك Bounds Test	46
8	نتائج إختبار الإرتباط الذاتي وعدم تجانس التباين للعلاقة بين متغيرات الدراسة	49

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الشكل	الصفحة
1	تطور التجارة الخارجية في العراق للمدة (2001-2016)	26
2	العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية في العراق للمدة (2001-2016)	28
3	العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية في العراق للمدة (2001-2016)	31
4	العلاقة بين الإنفاق العام والتجارة الخارجية في العراق للمدة (2001-2016)	34
5	(%X/GDP) و (%M/GDP)في العراق للمدة (2003 -2016)	39
6	مؤشر الانفتاح التجاري في العراق للمدة (2003-2016)	39

الملخص

تحليل وقياس أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على التجارة الخارجية في العراق

وليد علي دحام خلف الجبوري

جامعة مؤتة،2020

التجارة الخارجية تُعد من المكونات الرئيسة للعلاقات الاقتصادية العالمية ؛ لأنها تمثل الشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطورا لتلك العلاقات، كما وأنها تجمع بلدان العالم في منظومة دولية اقتصادية واحدة، إذ قامت التجارة الخارجية بنقل العديد من اقتصادات دول العالم من حال إلى حال أخرى.

أظهرت النتائج أن سعر الصرف يؤثر معنويا على حجم التجارة الخارجية، أي إن زيادة وحدة واحدة في سعر الصرف تؤدي إلى ارتفاع حجم التجارة الخارجية بمقدار (34.5) وحدة، كما إن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر معنوياً على حجم التجارة الخارجية إذ إن زيادة وحدة واحدة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى ارتفاع حجم التجارة الخارجية بمقدار (0.52) وحدة ، ويرتبط الإنفاق العام بعلاقة عكسية مع التجارة الخارجية وهذا يعني أن زيادة الإنفاق العام بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض حجم التجارة الخارجية بمقدار(0.159) وحدة، أما بعد سنة فقط أصبحت العلاقة طردية أي إن زيادة وحدة واحدة من الإنفاق العام تؤدي إلى ارتفاع حجم التجارة الخارجية بمقدار(0.42) وحدة هناك تأثير معنوي وموجب للتغير في الانفتاح التجاري على التغير في التجارة الخارجية، أي إن زيادة الانفتاح التجاري بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية بمقدار (0.125) وحدة واقترحت الدراسة : ضرورة الاهتمام بالتجارة الخارجية وتنويع مصادر الإنتاج والتصدير، واتباع سياسة حماية الإنتاج الوطني من خلال فرض الضرائب الجمركية على السلع الواردة للعراق ودعم الإنتاج المحلي واعتماد سياسة سعر صرف تساهم في زيادة التجارة الخارجية وإصلاح النظام المصرفي في العراق وتوجيه الإنفاق العام نحو الإنفاق الاستثماري وتقليل النفقات غير الضرورية وخفض الإنفاق الجاري وزيادة حجم الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها قطاع الصناعة والزراعة والخدمات.

Abstract

Analysis and measurement of the impact of some macroeconomic variables on foreign trade in Iraq

By

Walid Ali Dahham Khalaf Al-Jubouri

Mu'ta University, 2020

Foreign trade is one of the main components of global economic relations, because it represents the oldest and most developed traditional form of these relations, and it also brings the countries of the world into one international economic system, as foreign trade has transferred many economies of the world from one state to another.

The standard study using the ARDL self-regression model concluded:

In Iraq: the results showed that the exchange rate significantly affects the volume of foreign trade, that is, an increase of one unit in the exchange rate leads to an increase in the volume of foreign trade by (34.5) units, and that the gross domestic product significantly affects the volume of foreign trade as the unit increase One in the value of the gross domestic product leads to an increase in the volume of foreign trade by (0.52) units, and public spending is related to an inverse relationship with foreign trade and this means that increasing public spending by one unit leads to a decrease in the volume of foreign trade by (0.159) units, but after a year it has become The relationship is direct, meaning that an increase in one unit of public spending leads to an increase in the volume of foreign trade by (0.42) units. There is a moral and positive impact of the change in trade openness on the change in foreign trade. External by (0.125) units

The study suggested: the need to pay attention to foreign trade, diversify the sources of production and export, and follow the policy of protecting national production by imposing customs taxes on incoming goods to Iraq and support domestic production and the adoption of an exchange rate policy that contributes to increasing foreign trade and reforming the banking system in Iraq and directing public spending towards investment spending and reducing Unnecessary expenditures, reducing current expenditures and increasing the volume of foreign investment in various economic sectors, including the industrial, agricultural and services sectors, in addition to the interest in increasing the gross domestic product and working to raise the volume of foreign direct investment

الفصل الاول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة :

تعد التجارة الخارجية من أهم مكونات العلاقات الاقتصادية بين بلدان العالم ، وتجمع بلدان العالم المختلفة في منظومة دولية واقتصادية واحدة موحدة، إذ قامت التجارة الخارجية بنقل العديد من اقتصادات بلدان العالم إلى مستوى اقتصادي افضل وأصبحت عمليات تدويل وعولمة الإنتاج ورأس المال والمتطلبات الأساسية لحياة الفرد والمجتمع من أهم العمليات التي أثرت في الاقتصاد العالمي وعملت على تغييره جذريا ، وهذا يترتب عليه أن يكون الاهتمام كبيراً بموضوع التجارة الخارجية ؛ وذلك لما يقدمه هذا القطاع الحيوي والمهم في تنمية وتطور الاقتصادات المختلفة ، ولمعرفة مدى الاهتمام بهذا الموضوع يجب توضيح الدور الكبير الذي تلعبه بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وبيان ماهي النقاط المهمة التي تعمل على تحسين اقتصاد العراق ، ولبيان مدى أهمية كل متغير من المتغيرات المختارة والدور الذي لعبه توسع قطاع التجارة الخارجية ؛ وذلك للاستفادة من النتائج المستخرجة مستقبلا في إعداد ورسم الخطط والاستراتيجيات اللازمة للعراق ، إذ يستطيع من خلالها أن يتطور ويرفع من كفاءة مركزه التجاري ويعالج المشاكل التي يعاني منها قطاع التجارة الخارجية.

2.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في دور التجارة الخارجية في تعزيز النمو الاقتصادي وأهمية تأثير بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على التجارة الخارجية.

3.1 مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة البحث في أن التجارة الخارجية في العراق تعاني من اختلالات هيكلية إذ تتركز معظم الصادرات في الصادرات النفطية التي تشكل نسبة 97% من إجمالي الصادرات، بالمقابل هناك تنوع في المستردات إذ إن اكثر من 90% من بضائع السوق المحلية هي منتجات إجنبية لذى يحاول الباحث معرفة أثر متغيرات

الاقتصاد الكلي ومنها سعر الصرف والإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري في التأثير على التجارة الخارجية.

4.1 فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة ما يأتي :

1. إن متغير سعر الصرف ذو تأثير إيجابي على التجارة الخارجية.
2. إن الانفاق العام يعُد ذو تأثير ايجابي على التجارة الخارجية.
3. إن الناتج المحلي الإجمالي ذو تأثير إيجابي على التجارة الخارجية.
4. إن الانفتاح التجاري له ارتباط طردي مع التجارة الخارجية.

5.1 هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى:

1. التعرف على هيكل التجارة الخارجية في العراق خلال الفترة من (2001-2016).
2. تحليل أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في العراق.

6.1 الحدود الزمانية المكانية :

تتضمن حدود الدراسة الزمانية بيانات ربع سنوية (فصلية) وهي 64 مشاهدة للمدة 2001-2016 .

تتضمن حدود الدراسة المكانية بلد (العراق).

7.1 متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة:

سعر الصرف الحقيقي (X1)

الناتج المحلي الإجمالي(X2)

الانفاق العام (X3)

الانفتاح التجاري (**X**4)

المتغير التابع:

التجارة الخارجية (**Y**)

$$Y_t=B_o+B_1X_1+B_2X_2+B_3X_3+B_4X_4+U_t$$

8.1 منهجية الدراسة :

ويتضمن أسلوب وهيكلية الدراسة :

أسلوب الدراسة : يتراوح أسلوب الدراسة بين التحليل النظري عند دراسة الإطار النظري لكل من متغيرات الاقتصاد الكلي و التجارة الخارجية والاعتماد على الجوانب التحليلية الاستنباطية واستخدام التحليل القياسي لبيان أثر متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية من خلال استخدام عينة لبيانات لسلسلة زمنية لبيانات العراق .

9.1 الدراسات السابقة

قام الحايكي وحمد (2010) بدراسة تجريبية لآثار تحركات أسعار الصرف على الأداء التجاري مع الإشارة إلى العلاقات التجارية في سيرلانكا والصين خلال المدة 1993–2007، إذ قامت هذه الدراسة بالتحقق من شروط قيام التجارة بين كل من سيرلانكا والصين من خلال خطوتين : الأولى هي التحقق في تحركات سعر الصرف على الصادرات الإجمالية والواردات بين سيرلانكا والصين باستخدام متغيرات مختارة مثل تغيرات سعر الصرف الحقيقي الثنائي والتغير في الدخل، والأخرى من خلال بناء نموذج الانحدار باستخدام الصادرات والواردات القطاعية بين سيرلانكا والصين وتوصلت الدراسة إلى أن تغيرات سعر الصرف الثنائية لا تؤدي دوراً نشطاً في التجارة ،في حين إن التغييرات في نمو الدخل لها تأثير أقل في تحديد إجمالي الصادرات والواردات بين البلدين، ويظهر تحليل البيانات أن التغيرات في سعر الصرف والدخل لهما دور رئيسي في تحديد الصادرات القطاعية والواردات بين سيرلانكا والصين، وتشير نتائج الدراسة أيضا إلى أن تحركات سعر الصرف بين هاتين الدولتين

لا تكون لها آثار كبيرة على التجارة الإجمالية من التجارة القطاعية بين سيرلانكا والصين.

وهدفت دراسة حواس والشوربجي ويوسفي (2011) إلى أن قياس الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي لـ 13 بلدا من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة 1990–2011، ولتحيق ذلك تم استخدام منهج يمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقطع المستعرض، بواسطة تطبيق نماذج الآثار الثابتة مع وجود الآثار الثابتة لكل من البلد والدورات التجارية وتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الزيادة في درجة الانفتاح التجاري تؤدي إلى زيادة ضئيلة في معدل النمو الاقتصادي في البلدان محل الدراسة.

وهدفت دراسة عباس (2017) إلى بيان أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في العراق للمدة (1990–2016) وكذلك معرفة الآلية التي يتم اتباعها باستخدام أسعار الصرف الثابتة أو المرنة ومعرفة مدى تأثيرها على أسعار الفائدة والاستخدام والأسعار المحلية في قيم التبادل الاقتصادي بين البلدان ومعالجة الاختلال الذي يحصل في ميزان المدفوعات توصلت الدراسة إلى أعتبار سعر الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي وذلك عن طريق التبادل السلعي والمالي بين البلدان كما يمثل المرآة التي تعكس مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي ، وأظهرت النتائج أنَ هناك عدم استقرار في سعر صرف الدينار العراقي قبل عام 2003 أما بعده يلاحظ وجود استقرار نسبي لأسعار الصرف في العراق ، كم وأظهرت النتائج القياسية أن الارتباط بين سعر الصرف وكل من الصادرات والاستيرادات في العراق هو ارتباط قوي للامدين القصير والطويل.

وهدفت دراسة لجلاج (2017)، في معرفة واقع مشكلات قطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة (2003–2012)، إذ إن واقع قطاع التجارة الخارجية في العراق وبيان هيكل الصادرات والواردات ومدى تركزها في بعض السلع أو على بعض البلدان ، فضلاً عن دراسة الميزان التجاري وتحديد حجم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وتوصلت الدراسة إلى الأهمية الكبيرة للصادرات في العراق ؛ لأنها أسهمت في توفير العملات الأجنبية لتلبية متطلبات التنمية المستدامة، كما ويواجه

العراق معضلة تتمثل في تركز صادراته السلعية في تصدير الوقود المعدني دون السلع الاخرى وهذا الامر يعبر عن وجود اختلال هيكلي في قطاعات الإنتاج وقصور الطاقات الإنتاجية عن تلبية حاجات المجتمع إضافةً إلى التبعية للسوق الخارجية ، تبين أيضاً إتباع العراق سياسة عدم التمييز أو ما تسمى بالباب المفتوح في ظل انفتاح اقتصادي غير مدروس جعل السوق المحلية سوقاً لتصريف شتى أنواع العلامات التجارية ، وتركزت واردات العراق في السلع الكمالية غير الضرورية.

اما دراسة خالد محمد السواعي (2015) عن أثر الانفتاح التجاري والتطور المالي على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الأردن والتي استخدمت اهم متغيرات المستقلة:

1. الانفتاح التجاري والمتمثل بـ (الصادرات + الواردات / الناتج المحلي الإجمالي)
2. التطور المالي والمتمثل بـ (الائتمان المحلي، الائتمان الخاص، عرض النقد)

المتغير التابع: النمو الاقتصادي وقد عبر عنه بالآتي:

1- معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي

اهم أهداف الدراسة بيان العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والتطور المالي في الأردن خلال المدة (1992-2011) الاختبارات المستخدمة والنتائج التي تم التوصل اليها يستند الجانب التطبيقي لقياس أثر العلاقة على منهجية الحدود للتكامل المشترك (Bound Test) وفق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) الذي قدمه Pesaran et al (2001) وكشفت النتائج القياسية عن وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين نمو الناتج المحلي الإجمالي، والانفتاح التجاري والتطور المالي وفق اختبار (Bound Test)، وأظهرت النتائج أن هناك تأثيرا سلبياً للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الأجل القصير والطويل، وبينت هذه النتيجة أن الانفتاح التجاري لا يعزز النمو الاقتصادي، كذلك فإن تحرير القطاع المالي له تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل. اهم استنتاجات الدراسة أن ما تم بالتحرير المالي والتجاري قد تم في ظل إدارة ضعيفة وموارد مخصصة غير مثلى، ولم تكن قادرة على زيادة كفاءة الاستثمار بشكل مباشر بالرغم من زيادة حجمه، ويعتبر الاستثمار القناة الرئيسة لتأثير

التطور المالي على النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن التحرير المالي والتجاري لا يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال هذه القناة كما هو متوقع. اهم توصيات الدراسة اتخاذ سياسات تستهدف زيادة الإنتاج المحلي بتنشيط الصناعات المحلية، والالتزام بأفضل الممارسات الدولية في تجهيز الصادرات، إضافة إلى زيادة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات لتعمل كمحرك للنمو الاقتصادي.

اما دراسة **Kanchana Senanayake Appuhamilage**، **Alhayky Ali،marasingh Hmed Abdulhusain** ،(2010) ، (تأثير تحركات سعر الصرف على التجارة الدولية في كل من سيرلانكا والصين) : هدفت الدراسة إلى القيام بدراسة تجريبية لآثار تحركات أسعار الصرف على الأداء التجاري مع الإشارة إلى العلاقات التجارية في سيرلانكا والصين خلال المدة 1993–2007، إذ قامت هذه الدراسة بالتحقق من شروط قيام التجارة بين كل من سيرلانكا والصين من خلال خطوتين ، الأولى هي التحقق في تحركات سعر الصرف على الصادرات الإجمالية والواردات بين سيرلانكا والصين بأستخدام متغيرات مختارة مثل تغيرات سعر الصرف الحقيقي الثنائي والتغير في الدخل، والأخرى من خلال بناء نموذج الانحدار بأستخدام الصادرات والواردات القطاعية بين سيرلانكا والصين .

وتوصلت الدراسة إلى أن تغيرات سعر الصرف الثنائية لا تؤدي دوراً نشطاً في التجارة ،في حين أن التغييرات في نمو الدخل لها تأثير أقل في تحديد إجمالي الصادرات والواردات بين البلدين ، ويظهر تحليل البيانات أن التغيرات في سعر الصرف والدخل لهما دور رئيسي في تحديد الصادرات القطاعية والواردات بين سيرلانكا والصين ، وتشير نتائج الدراسة أيضا إلى أن تحركات سعر الصرف بين هاتين الدولتين لا تكون لها آثار كبيرة على التجارة الإجمالية من التجارة القطاعية بين سيرلانكا والصين .

اما دراسة **Marilyne Huchet–Bourdon Jane Korinek**، (تأثير تقلب سعر الصرف على التجارة الدولية) منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، (2011)، هدفت الدراسة إلى بيان تأثير أسعار الصرف وتقلباتها على التدفقات

التجارية في الصين ومنطقة اليورو والولايات المتحدة في قطاعين هما :قطاع الزراعة وقطاع التصنيع والتعدين.

وتوصلت الدراسة إلى أن لتقلبات سعر الصرف على التدفقات التجارية تأثيراً سلبياً على التجارة الدولية في كل من قطاعات الصناعات التحويلية والتعدين والزراعة ولكن لا تفسر في مجملها بحث الاختلالات التجارية في البلدان الثلاثة ،كما توصلت إلى أن قيمة التجارة بين الولايات المتحدة والصين هو أكثر تضررا" في حين توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى أن تأثير تقلبات سعر الصرف الحقيقي على الصادرات أكبر من تأثيره على الواردات في المدى الطويل في القطاعات جميعاً.

الفصل الثاني

التجارة الخارجية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في ظل النظرية الاقتصادية

يشهد العالم اليوم العديد من التقلبات التي ترجع أساسا إلى تعقد الحياة الاقتصادية بين البلدان نظرا لتوسع التعاملات التجارية بينها وتضاعفها مما أدى إلى ظهور تكتلات اقتصادية دولية تسعى إلى رفع الحواجز الجمركية والقيود أمام التبادل الدولي استنادا إلى مبدأ التخصص الدولي وتقسيم العمل ،إذ تم وضع قوانين تجارية لضمان السير الجيد لهذه المبادلات التجارية وبمرور الوقت ازدادت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب ارتفاع نسبة ما تشكله التجارة الخارجية ضمن الناتج القومي الإجمالي للدول واقتصاداتها الخاصة، إذ يحتل قطاع التجارة الخارجية الحيوي والمؤثر في النشاط الاقتصادي كونه يعد أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يتم بمقتضاها تبادل السلع والخدمات على شكل استيرادات وصادرات إضافة إلى عناصر الإنتاج المختلفة بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة الخارجية ، ولأهمية هذا الموضوع قسم المبحث إلى ما يأتي:

بدأ ظهور التجارة الخارجية في العصور التاريخية الأولى وزادا الاهتمام بها بعد قيام الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر بسبب تزايد الحاجة إلى الحصول على المواد الاولية للصناعة من الدول الاخرى ، وظهرت ضرورة التخلص من الفائض من المنتجات التي كانت تصنع محلياً وتصريفها في الأسواق الخارجية ، لذلك فانا الأهتمام بالتجارة الخارجية يكون بدراسة كافة أوجه النشاط الأقتصادي الذي يقوم بين الدول فهي تدرس العلاقات الأقتصادية بين دول العالم المختلفة وتتضمن هذه العلاقات كل من حركة السلع والخدمات وأيضاً أنتقال رووس الأموال بين الدول المختلفة (السريتي ، غزلان ، 2013 ، 7).

تتمثل التجارة الخارجية في حركة وأنتقال السلع والخدمات ورووس الأموال والإستثمارات بين الدول المختلفة (منصور،2012 ،8).

أصبحت التجارة الخارجية ذات أهمية كبيرة مقارنةً بالقطاعات الاخرى في جميع دول العالم ، لانه لايمكن لأي دولة أن تحقق الأكتفاء الذاتي بمفردها مهما كانت مواردها كثيرة ومهما بلغت درجة تطورها التكنولوجي والعلمي ، فمثلاً نجد إن الدول

الصناعية الكبرى مثل (المانيا وفرنسا واليابان وأنجلترا) يكون أعتمادها في الحصول على السلع التي تحتاجها من التجارة الخارجية، أما بالنسبة للدول النامية التي تتسم بوفرة المواد الاولية فأنها تقوم بتصديرها إلى الدول المتقدمة وذلك للحصول على سلع ومنتجات أستهلاكية لمواطنيها والتي لاتستطيع أنتاجها بسبب عدم قدرتها على توفير التكنولوجيا المتطورة التي تساعدها على تصنيع هذه المنتجات (أبوشرار، 2015، 216).

1.2 نظريات التجارة الخارجية :

تعد النظريات الكلاسيكية من اولى النظريات التي تحدثت عن التجارة الخارجية وسبب نشؤها إذ تعد نظرية الميزة المطلقة أول نظرية متكاملة ظهرت لتفسير قيام التجارة بين الدول ، وهي للاقتصادي آدم سميث من خلال كتابه (ثروة الأمم) ، ويرى "ادم سميث" إن التجارة الخارجية تمكن كل دولة في أن تتخصص في إنتاج السلع التي توفرها لها ظروفها الطبيعية وتمكنها من إنتاجها ويبين قائلاً " إن تقسيم العمل الدولي يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من أن تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من هذه السلع بما يفيض عن حاجة الدول الآخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس الميزات المطلقة " وتفترض هذه النظرية إن التجارة الخارجية بين دولتين تقوم على اساس وجود ميزة مطلقة بالنسبة للمنتجات التي تصدرها إحدى الدولتين، أي ان المنتجين في هذه الدولة يجب أن تتوفر لهم الأمكانيات اللازمة التي يستطيعون من خلالها أن ينتجون سلعاً أكثر مما ينتجه المنتجون في الدولة الآخرى (عريقات ، 2006 ، 237-238).

فقد قام الاقتصادي المعروف(ديفد ريكاردو)(1772-1823) في القرن التاسع عشر بالرد على نظرية (آدم سمث) وذلك بكتابه الشهير(مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) سنة 1817 من خلال نظريته الميزة النسبية، وإن جوهر هذه النظرية يتمثل في احتساب كلفة إنتاج الوحدات الإضافية من إحدى المنتجات بصيغة التقليل الضروري في انتاج بقية السلع ، وبهذا تؤكد النظرية الجديدة إنه ليس بالضرورة لقيام التجارة بين الدول أن تتمتع الدولة بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة بل إن قيام

التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع بين الدولتين وليس التكاليف المطلقة وتحقق الدولة مكاسب من التجارة حتى لو كانت التكاليف الحقيقية لإنتاج جميع السلع فيه أكبر نسبياً مقارنة مع شركائه التجاريين ، وتعتبر هذه النظرية تطورا كبيرا في الفكر الكلاسيكي ،إذ اعتبرت الاتجاه الصحيح في التجارة الخارجية خطوة هامة إلى التقدم ولازالت تشكل أساس اغلب النظريات الحديثة في التجارة الخارجية ، وقد زودت الاقتصاديين ببرهان أكثر كفاية وإقناعا في جدوى وفوائد التجارة بالرغم من كل الانتقادات التي سيقت في مواجهة هذه النظرية(أبو شرار، 2015 ، 36-37).

بالمقابل يرى (دايفد هيوم) أن المعدن النفيس يتوزع تلقائياً بين دول الداخلة في علاقات تجارية بدون الحاجة إلى أن تتدخل الدولة ، فلو زاد مقدار المعدن النفيس لدى الدولة عن القدرالذي يتناسب مع نشاطها الأقتصادي فهذا يؤدي إلى إرتفاع أسعار السلع داخل تلك الدولة بالنسبة للأسعارفي الدول الآخرى مما يؤدي إلى حدوث نقص في صادراتها وزيادة في وارداتها وهذا يؤدي إلى حدوث عجز في ميزانها التجاري وفي النهاية يؤدي إلى تسرب المعدن النفيس إلى دول العالم الخارجي، وبالعكس في حالة حدوث نقص في كمية المعدن النفيس داخل الدولة عن القدر الذي يتناسب مع حجم نشاطها الأقتصادي فأن أسعار السلع في هذه الدولة سوف تنخفض بالنسبة لأسعار السلع في الدول الآخرى وهذا يؤدي إلى زيادة في الصادرات وإنخفاض في الواردات لهذه الدولة وبالتالي يحدث فائض في الميزان التجاري مما يؤدي إلى تدفق المعدن النفيس إلى هذه الدولة من دول العالم الخارجي ، وهكذا عبر هيوم عن العلاقة بين مستويات الأسعار وكمية المعادن النفيسة في بلدٍ ما والعلاقة بين مستوى الأسعار في العالم الخارجي ومستوى الأسعار لذلك البلد وبين إن القيود التي تفرض على التجارة الخارجية بقصد زيادة حصيلة الدولة من المعدن النفيس لاجدوى منها (عجمية ، العقاد ، 1979، 271).

كما جاء (جون ستيوارت ميل): كل من(الميزة النسبية والميزة المطلقة) لتفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول على جانب العرض (إمكانية الإنتاج) دون الاهتمام بالطلب، لذا تنبه الاقتصادي (جون ستيوارت ميل)(1806-1873) على هذه المسألة الذي أشارة في نظريته القيم الخارجية إلى رغبة كل دولة في عرض صادراتها

من السلع يعتمد على مقدار استيرادها، بمعنى إن الصادرات تتغير وفقا لمعدلات التبادل التجاري السائدة بين الدول المشاركة في التجارة ولذا قام (ميل) بإدخال جانب الطلب على التحليل بهدف تحديد معدلات التبادل التجاري بين هذه الدول ، وبناءاً على ذلك حدد مفهوم التوازن بين الدول المشاركة فعليا في التجارة ، بأنه الوضع الذي تكون فيه صادرات الدولة مساوية لأستيرادات الدولة الأخرى المشاركة في التجارة ،بعبارة أخرى إن عرض الدولة(أ) لسلعة يمثل طلبها على سلعة الدول(ب)والعكس صحيح، وإن الانحراف لمعدل التبادل التجاري الدولي عن معدل التبادل التجاري الداخلي في الدولة يزيد من مكاسب تلك الدولة من التجارة الخارجية (أبوشرار، 2010 ، 91). اما بعد ذلك جاءت المدرسة الحديثة لتفسير نظريات التجارة الخارجية بين الدول .

إذ يرى (ستوبلر– ساموبلسون) ان التجارة تقوم على دراسة أثر التغير في أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج، وأستندت هذه النظرية على نفس فروض هكشر و اولين إلا أنها تبحث الأثر الذي يمكنها من التدخل في الأسعار للسلع على حجم الإنتاج لتلك السلع وبالتالي في الدخول لعوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها، فلو حصلت زيادة في الأسعار النسبية المحلية في إحدى السلع سوف تؤدي إلى الزيادة في الدخل القومي الحقيقي لعامل الإنتاج الذي يستخدم في إنتاج تلك السلعة بكثافة مما يؤدي إلى أرتفاع سعر تلك السلعة محلياً وهذا الامر يحفز المنتجين على الزيادة في إنتاجها بدلاً من استيرادها الذي يكون مكلف، وبما ان حجم العرض بالنسبة لعملية الإنتاج ثابت فأن الإنتاج الإضافي المرافق بزيادة الأسعار يحتم على المنتجين تحويل بعض العمال إلى إنتاج هذه السلعة (السواعي ، 2014 ، 120).

جاء بعد ذلك (هكشر – أولين) هما أستاذان سويديان إذ قاما بتقديم نظرية جديدة وتفسير جديد للأسباب التي تؤدي إلى عملية التبادل الدولي ، فقد أضافا إلى أفكار "ريكاردو" بأنه " لاينبغي التوقف عند حدود إختلاف النفقات النسبية ،وإنما ينبغي التعرف على أسباب هذا التفاوت" ، إذ تقوم هذه النظرية على تفسير قيام التجارة الخارجية في تفاوت نصيب الدول من وفرة وندرة عناصر الإنتاج ، لذلك إن عنصر الإنتاج مثل الاراضي الخصبة قد يتوفر بكثرة في بلدٍ معين وليكن البلد(A) ولا يتوفر

هذا العنصر في بلدٍ أخر وليكن البلد(B) ولكن من الممكن إنه يوجد عنصر اخر في البلد(B) وهو عنصر رأس المال في حين لا يوجد هذا العنصر في البلد(A) ، وهذا الإختلاف في وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج سوف يؤدي إلى إختلاف معدلات أسعارها، فإنتاج المحاصيل من الأرض الخصبة في البلد(A) تكون منخفضة السعر في حين يكون سعرها مرتفعاً في البلد(B) بسبب ندرة الأرض الخصبة التي تعمل على إنتاج هذه المحاصيل، وفي المقابل فأن العائد على الإستثمار في رأس المال في البلد(B) يكون منخفضاً في حين ان هذا العائد في البلد (A) يكون مرتفعاً لأنه يتصف بالندره في هذا البلد (عبد السلام ، 2011 ، 52–53) أول اختبار لنموذج هكشر– اولين ، والذي قام به الاقتصادي الروسي الأصل فاسيلي ليونتيف من العام 1953–1956 ، وقد قام بهذه الدراسة على هيكل التجارة في الولايات المتحدة مع دول الخارج(بلقاسم ، 2013 ، 228)

وقد حاول ليونتيف من خلال دراسته ان يثبت نظرية هكشر– اولين على الولايات المتحدة والتي تتميز بوفرة عنصر رأس المال فمن المنطقي وبحسب النظرية فأن الولايات المتحدة سوف تتخصص في الصناعات التي تتطلب عنصر رأس المال بكمية كبيرة وكمية اقل أو محدودة من عنصر العمل والأرض ، إلا انه استنتج من تحليله ودراستة ان الولايات المتحدة تقوم بتصدير السلع التي تتضمن قيمة كبيرة من عنصر العمل وقيمة قليلة من عنصر رأس المال مقارنةً بالسلع التي تستوردها(عبدالسلام ،2010 ،52).

ومن النظريات الحديثة في التجارة الخارجية هي نظرية الطلب النموذجي – ليندر إذ إن هذهِ النظرية ترجع إلى الإقتصادي السويدي ستافان ليندر والذي فسر قيام التجارة الخارجية بالاعتماد على المنهج المتحرك وبهذا يكون ليندر إختلف عن الكلاسيك في إتباعهم المنهج الساكن ، وقد قام ليندر بالتفريق بين التجارة الخارجية في السلع الآولية وبين التجارة الخارجية للسلع المصنعة إذ تقوم التجارة بنظرة في السلع الاولية بين الدول المتقدمة والدول النامية أما بالنسبة للتجارة الخارجية في السلع المصنعة فإنها تحدث بين الدول المتقدمة فقط ، وقد فرق ليندر بين أنواع السلع الأولى منها هي المواد الاولية والثاني هي السلع المصنعة ويرى إن التجارة في المواد الاولية تطورت

من خلال الميزة النسبية لتلك السلع والتي تتحدد في نظرية (هكشر– اولين) طبقاً لوفرة عناصر الإنتاج ، فأذا كان هناك عنصر إنتاجي نادر ترتفع نفقات السلع التي يدخل هذا العنصر في إنتاجها والعكس صحيح، إذن ان إنتقال عناصر الإنتاج من منطقة الوفرة إلى منطقة الندرة سوف يقوم بتوسع التجارة الخارجية ، أما بالنسبة للسلع المصنعة فهناك نوعاً من التعقيد بحسب ليندر وذلك لوجود عوامل تقوم بتحديد الواردات والصادرات ويرى ان العامل الأساسي في التأثير على الصادرات هو وجود طلب محلي عليها وبقوة لأنه نجاح تصدير السلعة يرتبط بالطلب الداخلي عليها وهذا يؤدي إلى ان السلعة لاتكون قابلة للتصدير مالم يوجد طلب داخلي عليها ، فالطلب الخارجي على السلعة ما هو إلا إمتداد للطلب الداخلي عليها وهذا ما يسمية ليندر بالطلب الممثل ، وأضاف ليندر بأن هناك شروط تفسر إن الطلب الخارجي ما هو إلا امتداد للطلب الداخلي إذ ان إنتاج السلعة الذي يقوم به المنتجون يعتمد على دراسة الحاجة الإقتصادية للسلعة وحجم الطلب عليها وإمكانية تحقيق الربح من انتاجها في السوق المحلية ومدى توفر هذه المعلومات لدى المنتجين في البداية ومن ثم القيام بتصديرها إلى الاسواق الخارجية ، كما وان التطور الذي يحدث في المنتجات يأتي كأستجابة للطلب المحلي قبل التفكير في تصدير هذه المنتجات إلى الخارج ، وإن هذه السلع المصنعة تحتاج إلى سوق تتميز بدخول عالية وأيضاً توفر التطور الإنتاجي اللازم لصناعة هذه المنتجات ، لهذا نجد إن السلع المصنعة تذهب أولاً إلى السوق المحلية ومن ثم تنتقل إلى الاسواق الخارجية التي تماثل وتشابه الهيكل الإقتصادي للسوق المحلية(الحصري ، 2010 ، 19–22).

2.2 الإطار المفاهيمي والتعريفي لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي مفهوم الانفتاح التجاري:

تعددت الآراء حول إيجاد مفهوم شامل للانفتاح التجاري، كما تعددت الآراء حول مدى استفادة البلدان من تحرير التجارة الخارجية، وتضاربت لآراء بين مؤيد و معارض لفكرة الانفتاح التجاري وبين مؤيد و معارض زاد توجه الآراء الاقتصادية في الآونة الأخيرة نحو الانفتاح التجاري، وحظيت هذه السياسة إقبالاً كبيراً من مفكري

الاقتصاد إذ يؤكد الداعون لتحرير التجارة على وجود علاقة إيجابية بين تحرير التجار والنمو الاقتصادي، وهناك من يقول العكس، أي العلاقة سلبية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وحسب الهيكل الاقتصادي لكل بلد (خالد و هجيرة، 2017، 33).

يعرف المعهد العربي للتخطيط الانفتاح التجاري بانه السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المتحيزة ضد التصدير، واعتماد سياسات محايدة بين التصدير والاستيراد وتخفيض قيمة التعريفة الكمركية العالية، وتحويل القيود الكمية إلى التعريفات الكمركية والاتجاه نحو نظام تعريفة كمركية موحد يشمل برنامج تحرير العديد من الإجراءات المتعلقة بسياسات الاستيراد وسياسات ترويج الصادرات وسياسات سعر الصرف وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين (عبدالعزيز، 2011، 45).

كما عرف الصندوق النقد الدولي الانفتاح التجاري على انه تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع و الخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود و العقبات و التي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية و الفنية (ظاهر،2013,20).

يتضح من خلال تعاريف الانفتاح التجاري السابقة ينبغي على البلد اتباع سياسة محايدة بين التصدير والاستيراد وإلغاء أو تخفيض الضرائب والرسوم الكمركية، من اجل تسهيل تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، وأنّ تدفق الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال إلى بلد ما يمكن أن يكون له اثأر إيجابية لذلك البلد، مثل خفض معدل البطالة، وزيادة دخل الفرد، فضلاً عن ذلك فان الانفتاح التجاري يساهم في دخول سلع وخدمات جديدة إلى البلد لم تكن موجودة في السابق.

تكمن أهمية الانفتاح التجاري في العلاقة التي تربطها مع النمو الاقتصادي، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أنّ تحرير التجارة يؤثر على مؤشر النمو الاقتصادي، ومن ثم على مستوى الرفاهية الاقتصادي والاجتماعي معاً، باعتبار ان النمو الاقتصادي هو هدف تسعى اليه البلدان النامية، وتكمن أهمية الانفتاح التجاري في التجارب الفعالة والنظريات الاقتصادية التي أثبتت أنّ الأسواق المفتوحة وتحرير

التجارة الخارجية بإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة هي طريقة فعالة لتكوين الثروات والنمو، وعادة ما يكون لدى البلدان المنفتحة ثروة أكبر ومعدلات نمو أعلى وفرصا أكبر للاستثمار ، فضلاً عن ذلك فان سياسة الانفتاح التجاري تؤدي إلى زيادة ارتباط البلدان مع بعضها ، و بالتالي تحقيق منافع اقتصادية من خلال تبادل الخبرات ونقل التكنلوجيا و المعرفة و بالتالي تقليل الفجوة بين اقتصادات البلدان المتقدمة والنامية ، والتخصص وتقسيم العمل كما أشار اليها العالم الاقتصادي (ادم سميث) وكذلك التقليل من ظاهرة البطالة من خلال إيجاد فرص. عمل جديدة نتيجة تحرير التجارة في كل القطاعات الاقتصادية (دياب ، 2010 ، 39-40).

اثأر الانفتاح التجاري:

أشار(بلوناس) أنّ هناك مجموعة من الآثار الإيجابية للانفتاح التجاري، ومنها تخفيض الأسعار في الأسواق المحلية نتيجة انفتاحها على العالم الخارجي في الحصول على أصناف من السلع والخدمات المختلفة، فضلاً عن تقليل الاحتكار المحلي، وكذلك إزالة الحواجز والقيود الكمركية في التجارة وتزايد التبادل التجاري الدولي وزيادة صادرات البلدان النامية المعروضة في أسواق العالمية، فضلاً عن توفير فرص جديدة في تجارة الخدمات والسياحة وخدمات برامج ووسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها (بلوناس، 2008، 196)، أما (الدليمي) فقد أشار إلى أنّ من الأثار الإيجابية للانفتاح التجاري تزايد تحقق الصفقات التجارية في الأجل الطويل بين البلدان المتقدمة والنامية، ويؤدي أيضاً إلى النمو الاقتصادي العالمي بسبب الإجراءات المتخذة لتحقيق الانفتاح التجاري، فضلاً عن المشاركة لعدد أكبر من البلدان في التجارة الخارجية والتمويل والإنتاج، والتنافس الدولي للحصول على أكبر حصة من الاستثمارات والأسواق وتقنية المعلومات والاتصالات، وتوثيق الروابط التجارية بين البلدان المتقدمة والنامية عن طريق المؤسسات الاقتصادية، الاتفاقيات التجارية أو المعاهدات الدولية (الدليمي، 2003، 111-110).

وأضاف (Keho) بأن الانفتاح التجاري يخلق أماكن للفعاليات الاقتصادية الوطنية، وتنعكس بشكل مباشر في مستوى الدخل، فضلاً عن إنعاش الاقتصاد

الوطني وزيادة راس المال العام في الأسهم من خلال الاستثمار العام في البنى التحتية (Keho ,2017,2).

ويرى الباحث مما ورد أعلاه من إيجابيات الانفتاح التجاري انه يساهم في زيادة معدلات التبادل التجاري الدولي، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يؤدي بدورة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين مستويات المعيشة وبدرجات متفاوتة بين بلدان العالم المختلفة.

و تعاني اليوم اغلب بلدان العالم ولاسيما البلدان النامية من عدم قدرتها على سد فجوة الطلب المحلي المتزايد نتيجة ضعف هياكلها الإنتاجية، أو لعدم امتلاكها مورداً طبيعياً، ويمكن أن يعزى إلى ضعف الخبرات، لذا تلجأ أغلب البلدان إلى القطاع الخارجي لسد النقص من خلال الاعتماد على المنتجات الأجنبية ، وفي سبيل تحقيق ذلك تلجأ إلى أنتهاج سياسة تحررية كتخفيض القيود المفروضة على شروط التبادل الدولي، وربما أزالتها بالكامل، وقد تؤدي هذه السياسة إلى اثأر تضر بالاقتصاد المحلي، كالوقوع في شرك الإغراق أو المديونية أو ارتفاع معدلات التضخم، وبالتالي تبعية الاقتصاد إلى المنظمات والمؤسسات الدولية، أذ أن سياسة الانفتاح التجاري يمكن أن يكون لها اثأرا سيئة على القطاعات الاقتصادية من خلال تصاعد حجم الاستيرادات بمعدلات عالية الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى العجز في الميزان التجاري، واختلال القطاع التجاري (148–150, 2011 , Sakyi).

ويرى (الوادي وآخرون) ان عملية التحول نحو الانفتاح التجاري واحدة من المشكلات التي تواجه بعض قطاعات الاقتصاد القومي وفي مقدمتها القطاع الزراعي والصناعي، إذ ان سياسات التحول نحو اقتصاد السوق من خلال الغاء إجراءات الحماية وفتح أبواب التجارة الخارجية على مصراعيها عن طريق الغاء نظام الحصص والتراخيص و تخفيض الرسوم الجمركية من شأنها ان تعرض القطاع الزراعي والصناعي للمنافسة الشديدة من السلع المستوردة التي تحظى بميزة انخفاض التكاليف وجودة النوعية (الوادي واخرون، 2014 ، 298).

ويضيف (النصيرات) ان هناك اثأر سلبية أخرى على سياسة الانفتاح التجاري وهي:

1-خطر الغزو الثقافي وإحلال الثقافة الغربية، وظهور أنماط استهلاكية جديدة قد تؤثر في الاستهلاك المحلي وفي خطة النمو الاقتصادي.

2-أخطار على الاستقلال الاقتصادي والسياسي للبلد إذ قد يتحول اقتصاد البلد إلى اقتصاد تابع لبلدان الرأسمالية الغربية، وخاصة ان معظم البلدان النامية تفتقر لرؤوس الأموال الكافية لتنفيذ متطلبات النمو الاقتصادي، وبالتالي لجوئها إلى القروض الخارجية ووقوعها تحت سيطرة البلدان الدائنة (النصيرات، 2002,20).

السياسات الداعمة للانفتاح التجاري:

من أجل تحقيق النمو الاقتصادي اتجهت البلدان النامية إلى تبني سياسة الانفتاح التجاري، وقد اتخذ هذه البلدان حزمة من السياسات الداعمة لسياسة الانفتاح التجاري ومن أهمها:

1- سياسة تشجيع الصادرات:

إن الصادرات تعد عملية اقتصادية مهمة تدخل في مراحل النشاط الاقتصادي للبلد، وتعد ركيزة تنموية مهمة وفعالة بالنسبة لأي بلد و خاصة البلدان النامية ، فالصادرات هي عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققه بلد معين إلى البلدان التي تعاني من نقص في الإنتاج ، من خلال عملية عبور السلع و الخدمات عبر الحدود الوطنية، وعليه فان دعم الصادرات يحفز منشأت وطنية جديدة للدخول في مجال الصناعة ، إذ تدفع الحكومة للمصدرين مبلغاً من المال على كل وحدة من المنتجات التي يقومون بتصديرها، وذلك لغرض تعزيز موقفهم التنافسي في الخارج (كريانين، 2010، 159)، ويشير (معروف) أنّ من اجل تشجيع الصادرات الوطنية لابد من إعفاء المنتج أو المصدر المحلي من الضرائب المفروضة على الإنتاج أو التصدير، ومنح منتجي السلع المُصدرة إعانات عند تخفيض أسعار منتجاتهم ، والهدف من هذه الإعانات هو تنشيط التصدير المحلي، وزيادة القيمة الكلية للصادرات، إذ ستكون هذه الوسيلة فعالة في حال زادت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات الوطنية (معروف، 2013، 265).

وأضاف (الصرن) ان سياسة تشجيع الصادرات تؤدي دوراً مهماً في برامج تحرير التجارة الخارجية من خلال (الصرن، 2000، 390):

1- توفير مصادر من العملات الصعبة.

2- خلق فرص عمل جديدة.

3- إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات .

4- تحقيق معدلات نمو مرتفعة .

2- سياسة الواردات وتحرير التجارة:

تعد سياسة الانفتاح التجاري محركاً للنمو الاقتصادي، إذ أن تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي هو تأثير إيجابي إذ يؤدي إلى توسعه السوق المحلية وجلب الخبرات و تقليل الفجوة التكنولوجية بين البلدان وزيادة القدرة التنافسية (Keho ,2017 ,5)، على سبيل المثال فان تحرير التجارة وتخفيض القيود على الاستيرادات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية و تطويرها وتحديثها عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضرورية ، الأمر الذي يؤدي إلى خفض الأسعار، وذلك من خلال إلغاء القيود المفروضة على السلع المستوردة ، وتخفيض معدلات الرسوم الجمركية وتوحيدها ومن ثم الغاء الحواجز التجارية إذ أنّ الغائها يسهل من عملية التبادل التجاري ويزيل الحواجز أمام تدفق السلع و الخدمات بين البلدان (الصرن ،2000 ، 280).

وأضاف (ظاهر) أن عملية تحرير الاستيرادات تؤدي إلى تحفيز الإنتاج الوطني، وذلك بدفع المنتجين المحليين إلى قبول التحدي الذي تمثله المنتجات الأجنبية المنافسة للمنتجات المحلية، سواء في السوق المحلية أم في الأسواق الخارجية، وللوصول إلى مستوى المنافسة المطلوبة لابد للمنتجين المحليين من تخفيض النفقات ورفع مستوى الإنتاج و تحسين جودته، و من المعلوم أن هذه الشروط هي حيوية للاقتصاد المتقدم أو النامي، و خاصة الاقتصادات النامية، إذ أن رفع مستوى الإنتاج و تحسين نوعيته أصبح شرطاً لازماً للولوج إلى الأسواق الخارجية (ظاهر ،2013، 36).

3.2 العلاقة بين التجارة الخارجية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي:

إن التحولات الكبيرة التي حدثت في نظريات التجارة الخارجية وظهور ما يعرف بنظرية التجارة الحديثة التي تركز على الميزات التنافسية الناتجة عن اقتصاديات الحجم والتنويع والسلع المتميزة بدلا عن المميزات النسبية الناتجة عن وفرة الموارد الأولية بوصفها أساسا لتفسير التجارة الخارجية المعاصرة ، تستدعي التكييف مع اتجاهات العالمية في مجالات عديدة منها التنظيم الإنتاجي والكفاءة الإنتاجية والتكلفة والنوعية والتقدم التقني بما يعزز من القدرات التصديرية للاقتصاد القومي وتنافس المنتجات في الأسواق العالمية ،والتجارة الخارجية ذات تأثير واضح في متغيرات الاقتصاد الكلي ويمكن توضيح العلاقة بين التجارة الخارجية وكل من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف والإنفاق العام من خلال ما يأتي.

اولاً :العلاقة بين التجارة الخارجية وسعر الصرف:

هناك علاقة وثيقة بين سعر الصرف والميزان التجاري الذي يمثل جانب الصادرات والواردات للدولة وأن سعر الصرف يلعب دوراً مهماً في تحقيق التوازن في الميزان التجاري، إن إرتفاع سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يؤدي إلى حدوث إختلال في الميزان التجاري، ففي حالة إرتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية فأن هذا سوف يؤثر بشكل إيجابي على الواردات للدولة بسبب إنخفاض أسعار هذه الواردات على المواطنين في الدولة المحلية لأن سعر صرف عملتهم إرتفع ، بالمقابل فان إرتفاع سعر الصرف للعملة المحلية سوف يؤثر بشكل سلبي على الصادرات للدولة نظراً لإرتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً في الأسواق الأجنبية إذ أن المواطن الأجنبي سوف يدفع مبلغاً أكبر من أجل الحصول على السلعة المحلية وهذا يؤثر سلباً على صادرات الدولة المحلية(خضر ، 2012 ، 49).

إن التغييرات في سعر الصرف تؤدي إلى زيادة الإختلاف بين التجارة الخارجية والتجارة الإقليمية التي تكون داخل الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ولكن هذه التغييرات يمكن التخفيف منها إلى حدٍ ما عن طريق إستخدام أسواق الصرف الأجل أو ما تسمى بالأسواق المستقبلية للصرف الأجنبي لكن إستخدام مثل هذه الأسواق لن يتم بصورة مجانية والتقليل من المخاطر في هذه الأسواق يأتي بكلفة

إضافية كما وإنه من الصعب توقع التغييرات في أسعار الصرف في المدى الطويل وعدم تمكن الأفراد أو المؤسسات على رسم خطط لمدى زمني أكثر من 6 أشهر لأن عنصر المخاطرة وفقدان الثقة يضعفان التجارة الخارجية(سوير، سبرينكل ،2015 ،388-389).

ثانياً: العلاقة بين التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي:

تسهم الصادرات والواردات من السلع الرأسمالية الوسيطة مساهمة فعالة في النشاط الاقتصادي، وتبرز أهمية هذه السلع كونها المحرك الأساس للنمو الاقتصاد، فضلاً عن تأثيرها الايجابي في العملية الإنتاجية في السوق المحلية، كما وتتبين أهمية التجارة الخارجية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال توزيع الموارد الإنتاجية بين دول العالم والاستخدام الاقتصادي الأمثل لتلك الموارد، فقد احتوى الفكر الاقتصادي على العديد من الأفكار التي ترى بأن قطاع التصدير يؤدي دورا مهما ، وهو أساسي في عملية النمو الاقتصادي ، فالتجاريون أكدوا أن التجارة الخارجية هي الوسيلة الفعالة لتحقيق اكبر قدر من العملات الصعبة وتسخير جميع النشاطات الاقتصادية الأخرى لخدمتها والمطالبة بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لضمان نجاحها وتنظيم علاقتها التجارية مع الدول الأخرى، إذ يرون بأن تحقيق أكبر قدر ممكن من العملات الصعبة يأتي من خلال الميزان التجاري ، وان تكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الأساسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدول عن طريقها الحصول على احتياجاتها(النعيمي، 2011، 50).

وبرزت أفكار المدرسة الكلاسيكية (التقليدية) بهذا الخصوص إذ أكد الاقتصاديون الكلاسيك على أهمية مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي، ويعد(جون ستيوارت مل)من الاقتصاديين الكلاسيك الذين عبروا عن الآثار الحركية للتجارة الخارجية معتمدا على آراء كل من (سميث وريكاردو)، وأكد (كندل بيركر) أن أسهام الصادرات يوفر للاستثمار فرص تخفيض التكاليف، ويحفز الإنتاج لتحقيق وفورات الحجم ، اذ يبين إن التجارة الخارجية وسيلة تمكن الدول النامية من نمو الناتج المحلي الإجمالي والانتقال إلى مرحلة الانطلاق بالاعتماد على قطاع التصدير، كما إن هناك الكثير من الآليات التي يتم عن طريقها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية

والنمو الاقتصادي فزيادة الصادرات من شأنها تعظيم نمو الناتج المحلي الإجمالي وكذلك بالنسبة لتخفيض الواردات ضمن مطابقة الناتج بحسب الإنفاق ، أن تنامي الصناعات الموجهة للتصدير من شأنها تعظيم فرص العمل والأجور وبالتالي تعظيم نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن مطابقة الناتج بحسب الدخول فضلا عن تعظيم القيمة المضافة بالقطاع الصناعي الموجهة نحو التصدير(بهنام، 2013، 174-176).

ثالثاً: العلاقة بين التجارة الخارجية والإنفاق العام :

بالرغم من النشاطات التجارية الخارجية تخضع للسياسات التجارية التي تحكمها إلا أنها تتأثر كذلك بالعوامل كما تؤثر أيضا على عوامل من خلال الإنفاق العام على مشروعات البنى التحتية ، ويمكن أن تواجه جملة من المخاطر التي تحد من توسعها، ومن العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية من خلال الإنفاق العام هي (نعيمة ، 2016، 39-41).

1.العوامل الطبيعية :

أ- سوء توزيع الموارد الطبيعية: عندما تتركز الثروة الطبيعية من مواد آولية صناعية في الدول فأن ذلك يؤدي إلى أن تتخصص هذه الدول في إنتاج سلعة واحدة أو سلعتين وهذا يؤدي إلى أن تزداد صادراتها من هذه السلع، ومن جانب أخر فأن الدول التي لا تمتلك ثروة طبيعية سوف تعاني من نقص تلك الموارد الطبيعية مما يضطرها إلى الإستيراد من الخارج وهذا يزيد من نفقاتها.

ب- المناخ: إن تأثير هذا العامل يأتي عن طريق تكاليف الإنتاج الزراعي لآنه وفي الوقت الحاضر أصبح من الممكن إحداث ظروف مناخية ملائمة للظروف الإنتاجية للزراعة وهذا بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي وجلب مثل هكذا تكنولوجيا يرفع من نفقات الإنتاج.

2.العوامل الاقتصادية:

أ- التكاليف والأسعار: إن إرتفاع تكاليف إنتاج السلع سوف يؤدي إلى إرتفاع أسعارها لان السلع التي تنتج بتكاليف منخفضة تباع بأسعار منخفضة كون الطلب عليها يكون أكثر من السلع ذات التكاليف المرتفعة وهذا يعني قدرة

السلع ذات التكاليف المنخفضة على المنافسة وإدراجها ضمن العوامل المؤثرة على الطلب.

ب- الجودة: تتأثر المنافسة في الآسواق العالمية بعامل الجودة لما تمتلكه السلع ذات الجودة العالية من تطورات تكنولوجية حديثة تجعل من السلعة ذات قدرة عالية على التنافس في مختلف بلدان العالم.

ج- التمويل: إن التجارة بين الدول تعتمد على التمويل المالي الذي يكون مصدرة من المؤسسات والبنوك فكلما زاد عدد هذه المؤسسات والبنوك زاد حجم التجارة الخارجية بسبب زيادة القدرة على التمويل مما ينتج عنه زيادة في حجم التبادل التجاري .

د- الرواج والكساد الاقتصادي : في حالة وجود الكساد الإقتصادي فأن هذا يؤدي إلى إنخفاض حجم الطلب على المنتجات المحلية للدولة وهذا يتسبب في إنخفاض حجم التجارة الخارجية ويحدث العكس بالنسبة لحالة الرواج الإقتصادي.

الفصل الثالث

تحليل أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في العراق

1.3 تحليل أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في العراق للمدة (2001-2016)

تُعد السمة الغالبة على الاقتصاد العراقي هي طابعه الريعي الذي يعكس هيكله الاقتصادي، إذ يعتبر قطاع النفط المكون الأكبر من مكونات الناتج المحلي الإجمالي، والمحدد الرئيسي لعدد من مؤشرات ومتغيرات الاقتصاد الكلي، كمؤشر الاستثمار والأنفاق والدخل والتشغيل وموازين التجارة والمدفوعات والتضخم...الخ، وهو ما يجعل الاقتصاد العراقي يتأثر بشكل كبير بكميات انتاج وأسعار النفط سلباً أو إيجاباً (ياسر،2011 ،61).

يعاني الاقتصاد العراقي مجموعة من الاختلالات والتشوهات الإقتصادية التي ورثها من المراحل السابقة أو آخرى ظهرت من خلال المرحلة الراهنة وهذه كلها أثرت سلباً على الكثير من المؤشرات الإقتصادية والتي تتمثل بضعف التراكم الرأسمالي بسبب إنخفاض مستوى الدخول في العراق وأرتفاع نسبة الاستهلاك ، كما ونجد أن التخصيصات التي حددت للموازنة الإستثمارية لا تتجاوز نسبة 20% من الموازنة العامة للدولة وهي بذلك لاترقى إلى تطوير الطاقة الإنتاجية أو تساعد على نقل التكنولوجا إلى البلد(السبعاوي ، 2013 ، 36).

التجارة الخارجية في العراق للمدة (2001-2016) : بلغ حجم التجارة الخارجية في العراق للعام (2001) ما مقداره (16646.9) مليون دولار، أما في العام (2002) بلغ حجم التجارة الخارجية (15079.5)مليون دولار وهي أقل قياساً بالعام السابق وذلك بسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي أثرت بشكل كبير على حجم التجارة الخارجية أضافةً إلى ظروف الحصار الإقتصادي المفروضة على العراق أنذاك، وفي العام (2003) بلغ حجم التجارة الخارجية مامقداره (13036.8)مليون دولار منخفضةً عن الاعوام السابقة وذلك بسبب ظروف الحرب أو ما يسمى بأحداث التغيير التي مر بها العراق في ذلك العام، في حين بلغ حجم التجارة الخارجية في العام

(2004) ما مقداره (23705.9) مليون دولار، وهذا الإرتفاع بسبب رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق ، أما في العام (2005) فقد بلغ حجم التجارة الخارجية (47229.4) مليون دولار وهذه الزيادة جاءت بسبب إرتفاع أسعار النفط الخام، وفي العام (2006) بلغت التجارة الخارجية ما مقداره (50563) مليون دولار، والزيادة في حجم التجارة الخارجية هنا متأتية من زيادة حجم الصادرات العراقية من النفط الخام أضافةً إلى الزيادة المستمرة في اسعار النفط الخام ، واستمرت الزيادة في حجم التجارة الخارجية إلى العام (2009) فقد إنخفض حجم التجارة الخارجية ليصبح ما مقداره (77008.4) مليون دولار، إن الإنخفاض المفاجيء لهذا العام كان بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام2008 وما انتجتة من أثار سلبية على جميع الإقتصادات في العالم، أما في العام (2010) فقد عاد حجم التجارة الخارجية للإرتفاع إذ بلغت ما مقداره (95679) مليون دولار وسبب هذا الارتفاع يعود إلى الانتعاش النسبي للاقتصاد العالمي وزيادة الاسعار العالمية للنفط الخام ، وأستمر حجم التجارة الخارجية بالزيادة للأعوام اللاحقة متأثراً بأستمرار الزيادة في اسعار النفط العالمية وصولاً للعام (2014) فقد انخفض حجم التجارة الخارجية ليكون مقداره (132116)مليون دولار وهذا الإنخفاض كان بسبب الحرب التي خاضها العراق مع الجماعات الإرهابية وسقوط عدد من المحافظات بيد هذه الجماعات مما أدى إلى انخفاض حجم التجارة الخارجية، كما ان العام (2015) أتسم ايضاً بإنخفاض حجم التجارة الخارجية لتصبح قيمتها (101320)مليون دولار متأثرةً بإنخفاض اسعار النفط العالمية وتباطؤ أداء الاقتصاد العالمي، وأستمر هذا التأثير إلى العام (2016) مؤدياً إلى المزيد من الإنخفاض في حجم التجارة الخارجية إذ اصبحت قيمتها (85120)مليون دولار وهذا الإنخفاض الكبير سببه إنخفاض سعر النفط الخام إلى أدنى مستوى له خلال الإثنتي عشرة سنة الماضية(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2016، 18) ، وبلغ متوسط معدل النمو للفترة (2001–2016) للتجارة الخارجية (10.9%) ، أنظر جدول (1) .

جدول رقم (1)

التجارة الخارجية في العراق للمدة (2001-2016) (مليون دولار)

السنة	التجارة الخارجية مليون دولار	معدل النمو السنوي%	معدل النمو المركب%
2001	16646.9	-	
2002	15079.5	-9.4	
2003	13036.8	-13.5	
2004	23705.9	81.8	
2005	47229.4	99.2	
2006	50563	7.1	
2007	60319.8	19.3	
2008	98808.6	63.8	10.9
2009	77008.4	-22.1	
2010	95679	24.2	
2011	127484	33.2	
2012	153215	20.2	
2013	149117	-2.7	
2014	132116	-11.4	
2015	101320	-23.3	
2016	85120	-16.0	

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى المصدر :

صندوق النقد العربي ، بيانات منشورة : http://www.amf.org.ae/ar

*احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على :

**معدل النمو السنوي $= \frac{p2-p1}{p1} \times 100$

***معدل النمو المركب = $\ln(/) \frac{\text{قيمة اخر المدة}}{\text{قيمة اول المدة}}$ عدد المشاهدات-1×100

والشكل البياني التالي يوضح تطور التجارة الخارجية في العراق للمدة (2001-2016)

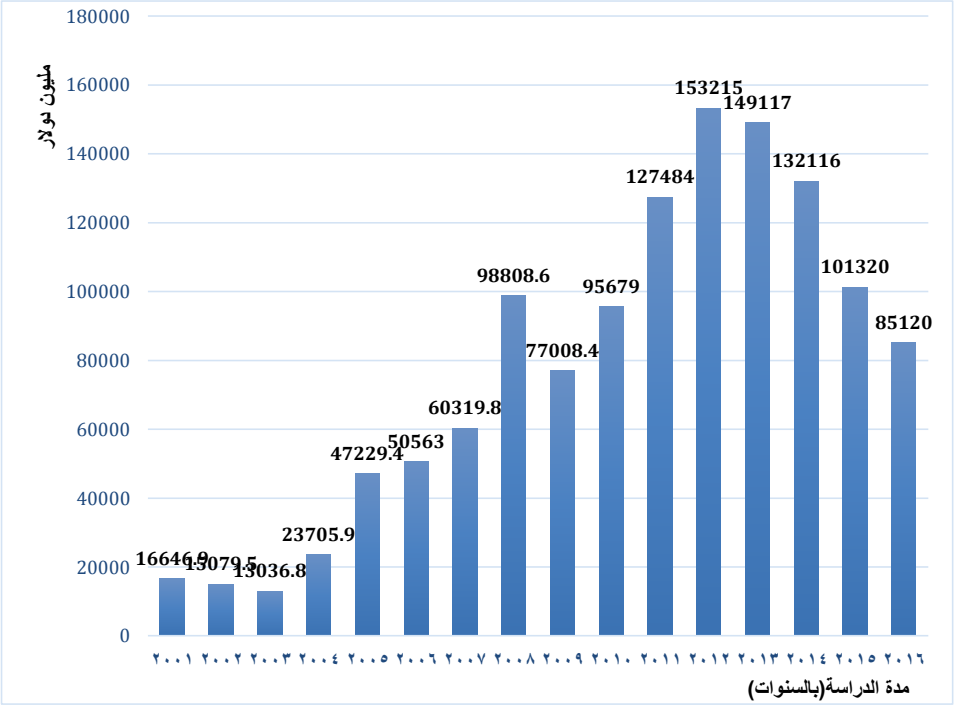

الشكل رقم (1)

تطور التجارة الخارجية في العراق للمدة (2001-2016)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول (1)

2.3 أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في العراق للمدة (2001-2016)

1- سعر الصرف :

سجل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار في العام(2001) ما مقداره (2002) دينار/دولار، وبلغ حجم التجارة الخارجية لنفس العام (16646.9) مليون دولار، ومن الملاحظ انخفاض سعر صرف الدينار العراقي في العام (2003) إذ بلغت قيمة (1936) دينار/دولار، وبلغ حجم التجارة الخارجية (13036.8) مليون دولار، وهذا الانخفاض في سعر الصرف وحجم التجارة الخارجية كان نتيجةً لظروف الحرب وأحداث التغيير التي مر بها العراق في ذلك الوقت والتي أثرت على حجم الصادرات،

وهذا التأثير ادى إلى تراجع حجم الايرادات من الصادرات ، وأستمر سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار بالانخفاض للأعوام اللاحقة مسجلاً انخفاض سنةً بعد اخرى وهذا الانخفاض بسبب ارتفاع قيمة عملة اليورو مقابل الدولار أي انخفاض قيمة الدولار وبالتالي إنخفاض سعر صرف جميع العملات المرتبطة بالدولار ومنها الدينار العراقي والذي بدورة يؤثر على حجم التجارة الخارجية(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2008، 168) ، أيضاً تأثر سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار في بداية العام (2009) والسنوات التي تلية مسجلاً إنخفاضاً متتالياً وهذا يرجع إلى نتائج الأزمة المالية العالمية التي حدثت أنذاك وأثرت على جميع الاسواق العالمية وأستمر تأثيرها لعدة سنوات ، لكن في العام (2016) سجل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار إرتفاعاً ملحوظاً إذ بلغت قيمته (1182)دينار/دولار، وهذا الارتفاع يعود إلى المكاسب التي حققها الدولار مقابل اليورو والعملات الرئيسية الاخرى إضافةً إلى رفع قيمة سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار من قبل السلطات العراقية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2016 ، 272) ، وبلغ حجم التجارة الخارجية لنفس العام ما مقداره (85120) مليون دولار، وبلغ معدل النمو المركب لسعر الصرف (3.5-%) وللتجارة الخارجية (10.9%) ، أنظر جدول (2) .

جدول رقم (2)

أثر سعر الصرف في التجارة الخارجية في العراق للمدة (2001-2016)

السنة	سعر الصرف وحدة	معدل النمو المركب %	التجارة الخارجية (مليون دولار)	معدل النمو المركب %
2001	2002	3.5-	16646.9	**10.9**
2002	2002		15079.5	
2003	1936		13036.8	
2004	1453		23705.9	
2005	1469		47229.4	
2006	1467		50563	
2007	1255		60319.8	
2008	1193		98808.6	
2009	1170		77008.4	

2010	1170	95679
2011	1170	127484
2012	1166	153215
2013	1166	149117
2014	1166	132116
2015	1167	101320
2016	1182	85120

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات :

* البنك الدولي ، بيانات منشورة ، ، https://data.albankaldawli.org

والشكل البياني التالي يوضح العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية في العراق للمدة **(2001-2016)**

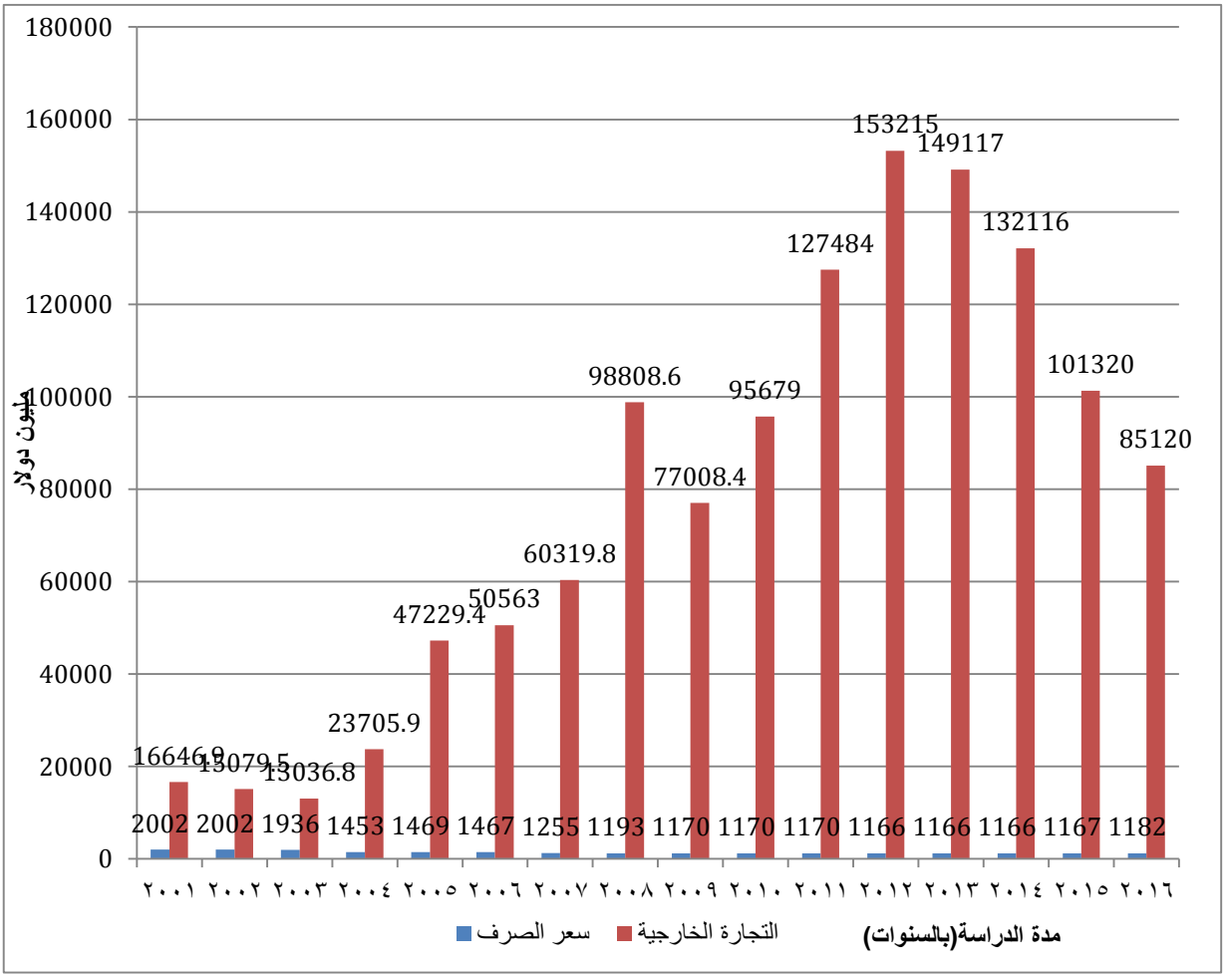

الشكل رقم (2)

العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية في العراق للمدة (2001-2016)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول (2)

2-الناتج المحلي الإجمالي:

سجل الناتج المحلي الإجمالي للعراق في العام (2001) ما مقداره (103939.3) مليون دولار وبلغ حجم التجارة الخارجية لنفس العام (16646.9)مليون دولار، ولكن من الملاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي قد إنخفض في العام (2003) لتصبح قيمةُ (64736.5) مليون دولار وإنخفض معه حجم التجارة الخارجية ليصبح حجمها ما مقداره (13036.8) مليون دولار، وهذا الإنخفاض كان بسبب ظروف الحرب وأحداث التغيير التي مر بها العراق في ذلك الوقت مما ادى إلى انخفاضهما، وعاد الناتج المحلي الاجمالي للارتفاع في العام (2004) ليسجل (99796.3) مليون دولار رافقه ارتفاع في حجم التجارة الخارجية لتصبح قيمتها (23705.9)مليون دولار، إن سبب هذه الزيادة هو في رفع العقوبات الإقتصادية عن العراق في هذا العام مما ادى إلى هذه الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي والتجارة الخارجية، وأستمرت الزيادة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي في العراق للاعوام اللاحقة وهذه الزيادة تعود إلى ارتفاع اسعار النفط إضافةً إلى ارتفاع كمية الصادرات العراقية النفطية لتلك الفترة بأستثناء العام (2009) فقد استمر الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع بالمقابل إنخفض حجم التجارة الخارجية ليسجل ما مقداره (77008.4) مليون دولار جاء هذا الإنخفاض في حجم التجارة الخارجية بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام (2008) وتأثيراتها على كل بلدان العالم، وأستمرت الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي للاعوام بعد 2009 وصولاً إلى العام (2016) فقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي (211893.9) مليون دولار، بالمقابل إنخفض حجم التجارة الخارجية ليبلغ ما مقداره (85120) مليون دولار، إن إرنخفاض حجم التجارة الخارجية كان بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية مما أثر على قيمة الصادرات وسبب بإنخفاض فائض الميزان التجاري للعراق في عام 2016 (القرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2017 ، 168) ، وبلغ معدل النمو المركب للناتج المحلي الاجمالي (4.7%) وللتجارة الخارجية (10.9%)، انظر جدول (3).

جدول رقم (3)

أثر الناتج المحلي الإجمالي في التجارة الخارجية في العراق للمدة (2001-2016)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	معدل النمو المركب %	التجارة الخارجية (مليون دولار)	معدل النمو المركب %
2001	103939.3	4.7	16646.9	**10.9**
2002	96767.3		15079.5	
2003	64736.5		13036.8	
2004	99796.3		23705.9	
2005	104188		47229.4	
2006	114771.6		50563	
2007	116352.7		60319.8	
2008	125926.3		98808.6	
2009	130181.8		77008.4	
2010	138516.7		95679	
2011	148969.8		127484	
2012	169730.9		153215	
2013	180885.9		149117	
2014	182152.1		132116	
2015	190895.4		101320	
2016	211893.9		85120	

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات :

* البنك الدولي ، بيانات منشورة ، ، https://data.albankaldawli.org

والشكل البياني التالي يوضح تطور العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية في العراق للمدة (2001-2016)

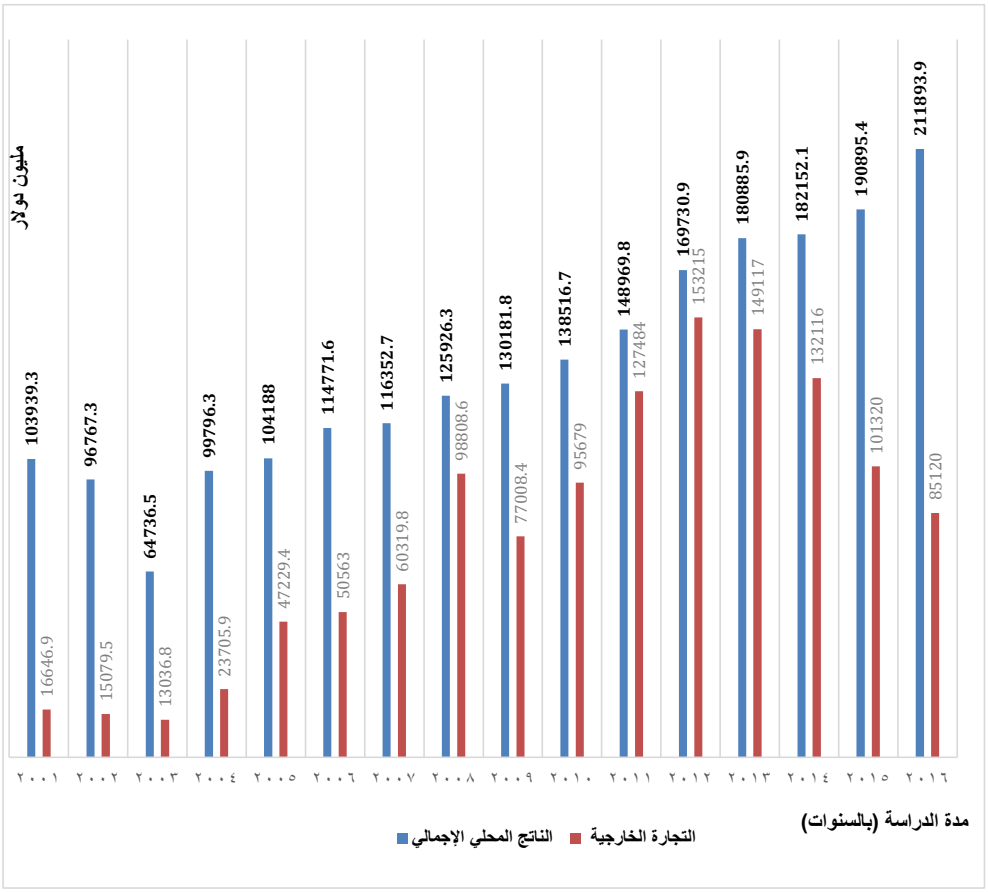

الشكل رقم (3)

العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية في العراق للمدة (2001-2016)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول (3)

3-الانفاق العام :

سجل الإنفاق العام في العراق للعام (2001) ما مقداره (18538.96) مليون دولار في حين بلغ حجم التجارة الخارجية (16646.9) مليون دولار، ويلاحظ انه في العام (2003) قد إنخفض الانفاق العام ليسجل (16659.62) مليون دولار وإنخفض ايضاً حجم التجارة الخارجية ليصبح ما مقداره (13036.8) مليون دولار، وهذا الإنخفاض كان نتيجةً لإحداث التغيير والحرب التي جرت في العراق أنذاك، وعاد

الإنفاق العام إلى الزيادة في العام (2004) إذ بلغت قيمةُ (20249.69)مليون دولار، وارتفع حجم التجارة الخارجية ايضاً ليبلغ ما مقداره (23705.9)مليون دولار، وهذه الزيادة كانت بسبب رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق وإحتياجه للإنفاق لإعادة إعمار ما دمرته الحرب في ذلك الوقت ، واستمرت قيمة الانفاق العام بالزيادة في السنوات اللاحقة بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية وزيادة صادرات العراق النفطية، لكن في العام (2009) إنخفض حجم التجارة ليبلغ ما مقداره (77008.4) مليون دولار مع بقاء الزيادة في الانفاق العام ويرجع سبب انخفاض حجم التجارة إلى نتائج الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وما خلفتة من تأثيرات على جميع دول العالم ، أما بالنسبة للإعوام (2014) و(2015) يلاحظ ارتفاع في قيمة الإنفاق العام ليسجل في العام (2014) ما مقداره (226048.4)مليون دولار وللعام (2015) سجل الانفاق (224156.1)مليون دولار، بالمقابل إنخفض حجم التجارة الخارجية ليسجل في العام (2014) ما مقداره (132116)مليون دولار وللعام (2015) فقد سجل حجم التجارة الخارجية (101320)مليون دولار، وهذه الزيادة في الانفاق العام والانخفاض في حجم التجارة كان بسبب الحرب التي خاضها العراق ضد الجماعات الإرهابية وزيادة الانفاق العسكري كما ان وقوع بعض المحافظات بيد الارهابيين أثر بشكل كبير على حجم التجارة الخارجية، وسجل الإنفاق في العام (2016) إنخفاضاً لتصبح قيمةُ (188065) مليون دولار بسبب السياسات التقشفية التي إتبعتها الحكومة في ذلك العام أما حجم التجارة الخارجية فقد بلغ ما مقداره (85120) مليون دولار منخفضاً عن الاعوام السابقة وهذا نتيجةً لإنخفاض اسعار النفط العالمية مما ادى إلى انخفاض حجم التجارة الخارجية، وبلغ معدل النمو المركب للإنفاق العام (15.4%) وللتجارة الخارجية (10.9%) ، انظر جدول (4) .

جدول رقم (4)

أثر الإنفاق العام في التجارة الخارجية في العراق للمدة (2001-2016)

السنة	الإنفاق العام (مليون دولار)	معدل النمو المركب %	التجارة الخارجية (مليون دولار)	معدل النمو المركب %
2001	18538.96	15.4	16646.9	10.9
2002	19855.67		15079.5	
2003	16659.62		13036.8	
2004	20249.69		23705.9	
2005	39026.76		47229.4	
2006	53657.37		50563	
2007	66710.97		60319.8	
2008	76882.25		98808.6	
2009	107903.7		77008.4	
2010	111534.9		95679	
2011	131125.2		127484	
2012	155327.9		153215	
2013	184567.5		149117	
2014	226048.4		132116	
2015	224156.1		101320	
2016	188065		85120	

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات :

* البنك الدولي ، بيانات منشورة ، ، https://data.albankaldawli.org

والشكل البياني التالي يوضح تطور العلاقة بين الإنفاق العام والتجارة الخارجية في العراق للمدة **(2001-2016)**

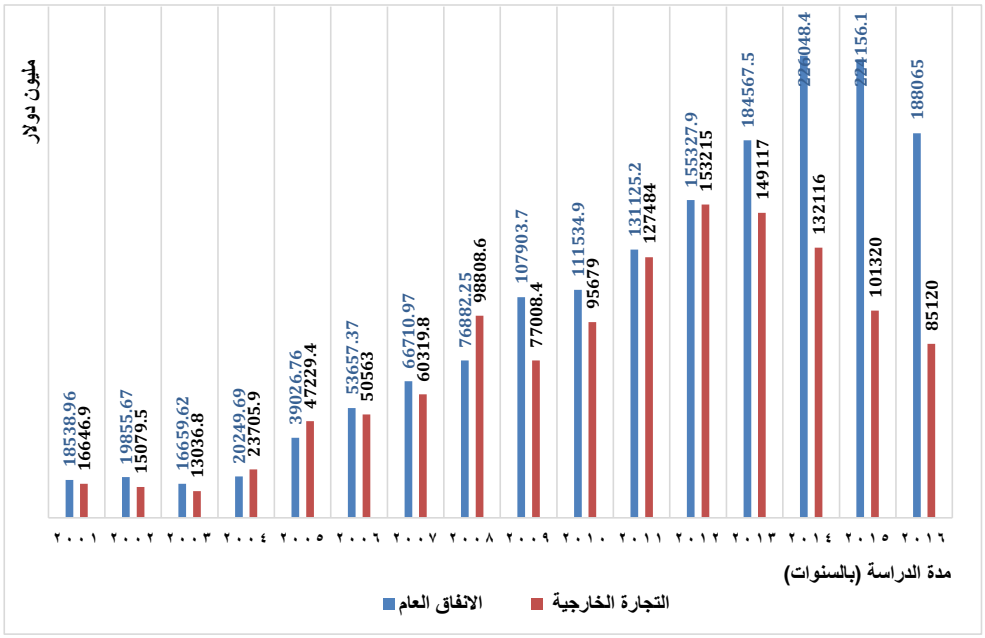

الشكل رقم (4)

العلاقة بين الإنفاق العام والتجارة الخارجية في العراق للمدة (2001-2016)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول (4)

الانفتاح التجاري في العراق للمدة (2003-2016): نظرا لتعذر استحصال بيانات الانفتاح التجاري لعامي 2001 و2002 تم استخدام بيانات الانفتاح التجاري من عام 2003 والذي يمثل ثورة الانفتاح التجاري العراقي على العالم الخارجي

إن الانفتاح التجاري في العراق في عام 2003 كان صدمة وليس عملية مخطط لها، بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية أبان احتلال العراق عام 2003 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، والذي أدى إلى فتح الحدود على مصراعيها أمام تدفق السلع والخدمات، والذي أدى أيضا إلى تعطيل كافة القطاعات الاقتصادية، وخلق مشكلة البطالة بسبب توقف الأنشطة الاقتصادية وحل المؤسسات العسكرية والأمنية، مما أدى إلى خلق جيش من العاطلين عن العمل، وظهرت أيضاَ ظاهرة الفساد الإداري والمالي والسلب والنهب للثروات والموارد الوطنية. وان الانفتاح التجاري أدى إلى إغراق السوق العراقية بالسلع والبضائع المستوردة، مما ادى إلى وجود منافسة شرسة للمنتجات المحلية من قبل المنتجات الاجنبية خصوصا فيما يتعلق

بجانب المنافسة السعرية الامر الذي أدى إلى انخفاض الأسعار للسلع المستوردة، وكان لهذه الظاهرة غير المخطط لها أثر كبير على الاقتصاد العراقي في جوانبه المختلفة، فقد أدت إلى تراجع القطاع الصناعي والزراعي وتزايد معدلات البطالة وزيادة الميل نحو الاستهلاك (عبد الرضا، 2007، 2).

لقد اعتمدت السياسة التجارية في العراق بعد عام 2003 على مبدا سياسة السوق المفتوح، إذ فتحت السوق أمام الاستيرادات ، نتيجة لعدم تدخل الدولة في شؤون التجارة الداخلية والخارجية، والذي ساعد على الانفتاح التجاري الكبير، وهناك عوامل أخرى أدت إلى زيادة الانفتاح التجاري بعد عام 2003 واهمها ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وزيادة الطلب عليه (ياسر،2011 ،63). ان هيكل التجارة الخارجية لأي بلد ومنها العراق يتكون من الهيكل السلعي للاستيرادات والهيكل السلعي للصادرات، فمن ناحية الهيكل السلعي للاستيرادات فانه يعطي صورة واضحة عن مدى تطور اقتصاد أي بلد، ومدى استعداده للانطلاق في عملية النمو والتنمية الاقتصادية، من خلال معرفة نوعية السلع المستوردة وتركيزها، هل هي سلع استهلاكية أم سلع وسيطة أو سلع رأسمالية (إنتاجية)، فالاقتصادات النامية بصورة عامة ومنها الاقتصاد العراقي تركز على سد الحاجة المحلية من السلع الاستهلاكية من الخارج ، وذلك لضعف القاعدة الإنتاجية وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، فاغلب السلع التي يستوردها العراق هي سلع استهلاكية ومصنعة لا تساهم في أي عملية إنتاجية محلية أو عملية تنموية، في حين نجد أنّ الاقتصادات المتطورة يكون جُل اهتمامها بالسلع الوسيطة والرأسمالية من ناحية الاستيرادات، والتي تكون بالمرتبة الأولى فيها، مع عدم أغفال جانب السلع الاستهلاكية. (وزارة التجارة العراقية، دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية ، 2009، 5).

أما الهيكل السلعي للصادرات العراقية وفي ضوء مبدأ تحرير التجارة الخارجية تتكون من مجموعتين الأولى وهي الصادرات النفطية والتي تشكل حوالي (97%) من الصادرات الإجمالية، والثانية الصادرات غير النفطية وتشكل بإجمالها حوالي (3%) من مجموع الصادرات الإجمالية، وهذا ما يبين أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على تصدير النفط الخام في إيراداته العامة، مما يجعل اقتصاده المحلي عرضة

لتقلبات أسعار النفط العالمية، أي انه اقتصاد تابع يتأثر بالأزمات العالمية (العبدلي ورشيد،2016 ،338).

فضلاً عن ذلك فان المنافذ الحدودية التجارية تعتبر صمام الأمان لأي بلد، وما حصل في العراق بعد عام 2003 من تراجع كبير في أداء الاقتصاد العراقي بسبب الاحتلال الأمريكي، وإغراق السوق العراقية بالسلع الرخيصة ذات الجودة المنخفضة، ومن مختلف المناشئ ، وما خلفة ذلك من تهميش للصناعات المحلية هو دليل على عدم فاعلية إجراءات هذه المنافذ (السيطرة على حركة السلع ، فرض القيود على الواردات، التفتيش عن المواد المحضورة ،القيود الصحية، تنفيذ قيود الصرف ومراقبة النقد السائل ....الخ) ، وما يزيد الأمر سوءاً هو انعدام الأمن والاضطراب السياسي في العراق قد انعكس بصورة سلبية على أداء النظام الكمركي العراقي، وقد أدى ذلك إلى تفشي الفساد بالمراكز الكمركية الحدودية، مما أدى إلى دخول وخروج عشوائي للسلع والبضائع، إذ دخلت العديد من السلع الرديئة والمغشوشة منتهية الصلاحية وبكميات كبيرة جداً ومنخفضة السعر إلى السوق العراق (وزارة التجارة العراقية، دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية، 2009، 10).

بعد احتلال العراق عام 2003 أسفرت سياسة الانفتاح التجاري إلى زيادة الاستيرادات نتيجة عجز القطاعات الاقتصادية وخصوصاً الزراعي والصناعي على تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات الأساسية، الأمر الذي دفع بالحكومة العراقية إلى الاعتماد بشكل كبير على الاستيرادات الخارجية، من اجل سد حاجات الطلب المحلي من السلع المتنوعة، أما جانب الصادرات فان العراق يختص بتصدير سلعة وحيدة وهي (النفط) والتي تبين أنّ العراق اكثر انفتاحاً في جانب الصادرات (المشهداني والجنابي،2017 ،5).

إذ نلاحظ من الجدول (5) ان نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي(M/GDP%) بلغت (76.8%) في عام 2003 وهي نسبة مرتفعة جدا إذا ما قورنت مع البلدان التي تعاني من اختلالات هيكلية وخاصة (الجزائر)، أما في عام 2016 انخفضت نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (40.5%)، أن سبب هذا التراجع في نسبة الاستيرادات لا يعود إلى انخفاض الاستيرادات فقط وإنما

إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة اكبر من زيادة الاستيرادات بفعل تصدير مادة واحدة وهي النفط (رسن وحسين، 2017، 120)، أما نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (X/GDP%) بلغت (77.7%) ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة هو تحرير الصادرات النفطية بعد ان كان هناك حصاراً اقتصادياً مفروضاً على العراق، فضلاً عن قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع النفطي ، والذي يعد شريان الحياة للاقتصاد العراقي، بينما في العام 2006 بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (51%) مقارنة بنسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي التي انخفضت إلى (38.6%) وقد يرجع سبب الانخفاض إلى تردي الوضع الأمني في بعض المناطق الساخنة، وعدم تامين بعض الطرق البرية وهجرة الكثير من العوائل خارج العراق أثرت على الوضع الداخلي (عودة، 2016 ،59). إما في عام 2009 ارتفعت نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة عما كانت علية في عام 2008، وسبب ذلك هو انه خلال الازمة المالية العالمة استمرت الزيادة في الاستيراد مع تراجع قيمة الصادرات النفطية التي انخفض الطلب عليها (البيرماني وداود، 2017 ،286)، وفي عام 2014 أخفضت نسبة كل من (X/GDP%) و(M/GDP%) نتيجة انخفاض الطلب على النفط في السوق العالمية وانخفاض أسعارها، ومن الأسباب الأخرى هو احتلال بعض محافظات العراق من قبل العصابات الإرهابية، والذي أدى إلى أغلاق معظم المنافذ الحدودية التي سيطرت عليها العصابات الإرهابية، أما في عامي 2015 و 2016 انخفضت نسبة (X/GDP%) وارتفعت نسبة (M/GDP%) وهذا راجع إلى استمرار انخفاس أسعار النفط وزيادة الاستيرادات(المشهداني والجنابي،2017 ،5)

جدول (5)

نسبة الصادرات والاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي والانفتاح التجاري في العراق للمدة (2003-2016)

السنة	الصادرات/ من الناتج المحلي الإجمالي % (X/GDP%)	الاستيرادات / من الناتج المحلي الإجمالي % (M/GDP%)	الانفتاح التجاري% (X+M/GDP%))
2003	77.7	76.8	154.5
2004	56.3	64.0	120.2
2005	54.3	61.4	115.7
2006	51.0	38.6	89.7
2007	45.9	28.2	74.1
2008	50.3	30.7	81.1
2009	39.4	39.3	78.7
2010	39.4	34.1	73.5
2011	44.4	27.8	72.2
2012	44.5	29.1	73.6
2013	39.3	27.6	67
2014	37.0	16.2	53.2
2015	27.7	23.4	51.1
2016	26.3	40.5	66.8

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية/الجهاز المركزي للإحصاء، وتم استخراج مؤشر الانفتاح التجاري بجمع الصادرات والاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

والأشكال البيانية التالية توضح طبيعة المتغيرات أعلاه

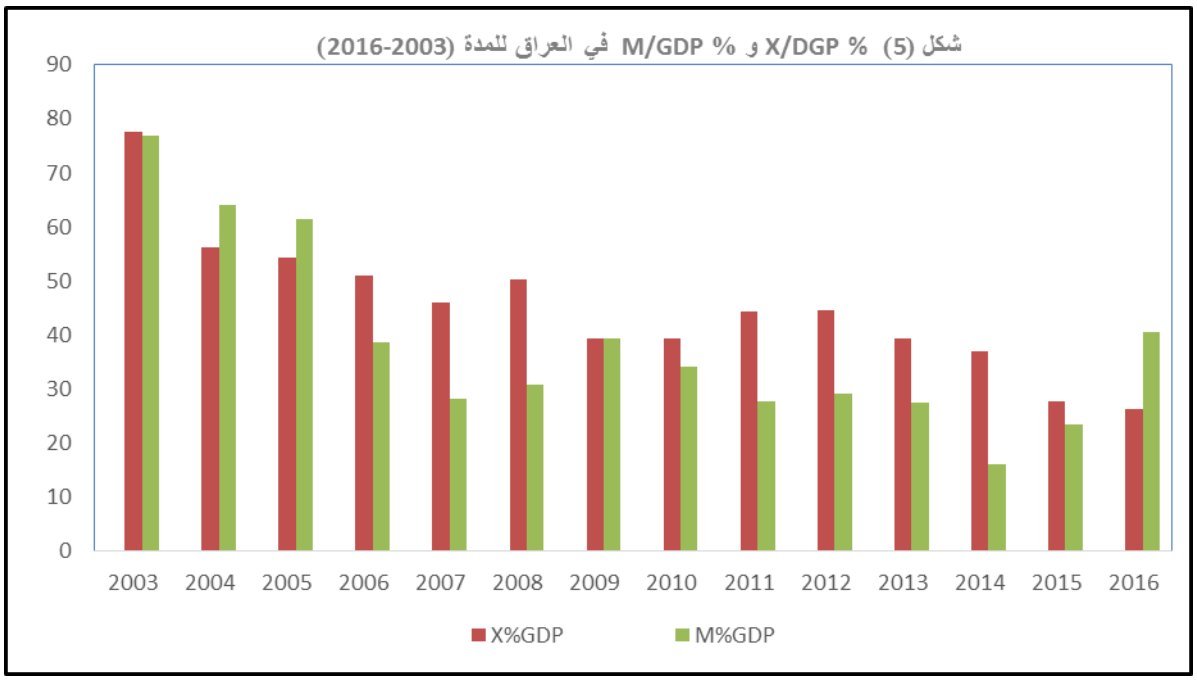

الشكل رقم (5)

(%X/GDP) و(%M/GDP)في العراق للمدة (2003- 2016)

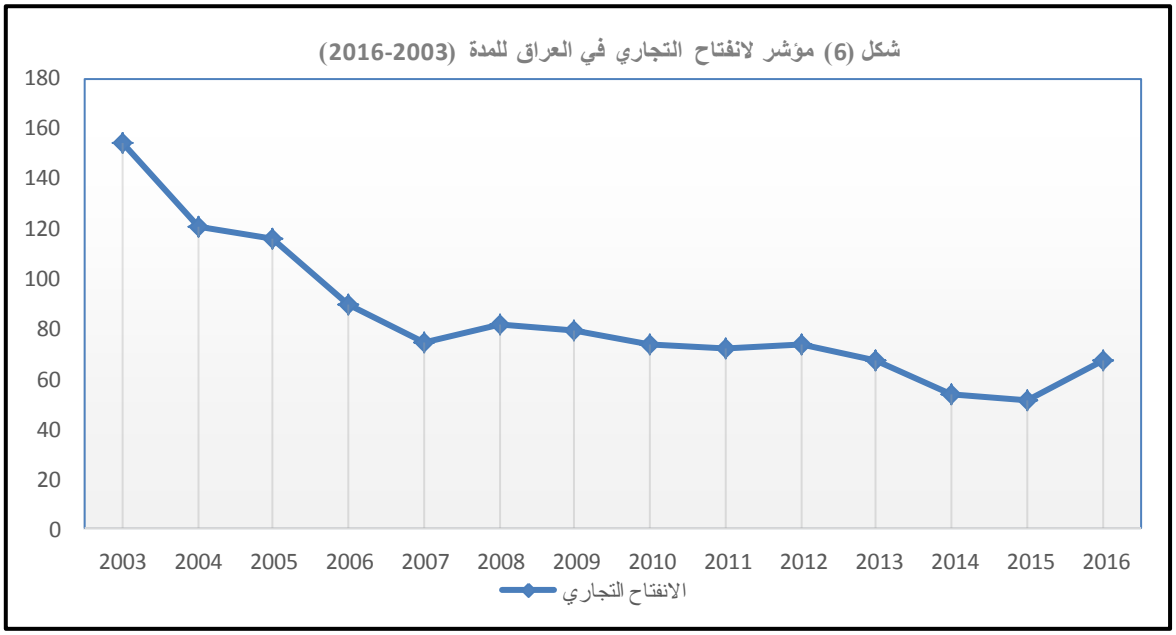

الشكل رقم (6)

مؤشر الانفتاح التجاري في العراق للمدة (2003-2016)

المصدر: الشكل (5 و 6) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

الفصل الرابع

التحليل القياسي لأثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على التجارة الخارجية في العراق

سيتم في هذا الفصل تحليل أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على التجارة الخارجية في العراق من الناحية القياسية من خلال بناء نماذج قياسية تستند إلى النظرية الاقتصادية للدراسات السابقة.

سنوضح بداية اهم الأساليب المستخدمة في التحليل القياسي للسلاسل الزمنية:

1.4 إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (Stability Testing of Time Series)

تنقسم السلاسل الزمنية وفقاً لخاصية الاستقرار إلى(Narayan and Smyth ,2008, 230):

1. سلاسل مستقرة: وهي تلك السلاسل التي تتغير مستوياتها مع مرور الزمن دون أن يحدث تغير في المتوسط فيها خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، أي أنهُ لا يوجد فيها اتجاه عام بالزيادة أو النقص على حدٍ سواء (وهذا يعني إنها لا تحتوي على جذر وحدة).
2. سلاسل غير مستقرة: وهي تلك السلاسل التي يتغير متوسطها بإستمرار، سواءً بالزيادة أو النقصان ؛ (أي أنها تحتوي على جذر وحدة).

ولكن قبل تقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وإختيارها يجب تحليل السلاسل الزمنية وذلك للتأكد من إستقرارية هذه المتغيرات وخلوها من جذر الوحدة، ومعرفة ما هي خصائصها الإحصائية ؛ لأن السلاسل الزمنية تكون مستقرة بشكل تام أذا توفرت فيها الشروط التالية:

1- ثبات الوسط الحسابي عبر الزمن $E(X_t) = u$

2- ثبات قيمة التباين عبر الزمن $Var\ (X_t) = \sigma x2$

أنّ يكون التباين المشترك بين أي قيمتين للمتغير نفسهُ معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين.

وهذا يعني امتلاك السلسلتين (X_t , X_{t+k}) ارتباط مشترك معتمد على الإزاحة K ؛أي إن التباين المشترك هو: $Yk=Cov$

$$(X_t , X_{t+k})=E(X_{t-u})(X_{t+k-u})$$

وفي حالة كون السلسلة الزمنية غير مستقرة ستظهر لنا مشكلة تدعى الانحدار الزائف،(ويقصد بالانحدار الزائف) وجود أتجاه عام للسلاسل الزمنية للمتغيرات الذي قد يؤدي إلى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهما) أو بصوره عامة فإن الانحدار الزائف هو إذا كانت كل من X و Y تحتوي على جذر وحدة فإن التقدير بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لهذا الانحدار يؤدي إلى نتائج خاطئة كلياً أو مضلله وغير صحيحة (كوب، 2009، 324)، أذ يهدف اختبار الاستقرارية إلى فحص السلاسل الزمنية للمتغيرات والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حده فإذا كانت السلسلة مستقرة أصلا يقال عنها أنها متكاملة من الرتبة (0) I، وهي بذلك لا تحمل جذر الوحدة، أما إذا استقرت بعد أخذ الفرق الأول فإنها تكون متكاملة من الرتبة الأولى1(1)، وهكذا تستقر السلسلة (Emek and Aham, 2016,73-71)، ولاختبار إستقرارية السلسلة الزمنية يتم الإعتماد على الإختبارات الخاصة بجذر الوحدة (Unite Root Test) للتأكد من إستقرارية السلسلة وتحديد درجة تكاملها، ويوجد العديد من الإختبارات من أجل الكشف عن جذر الوحدة، ويمكن في ضوئها معرفة إستقرارية السلسلة ودرجة تكاملها ومنها إختبار ديكي– فولر الموسع ADF Augment Dickey–Fuller والصيغة العامة للاختبار هي(Enders,2015 ,207) :

$$\Delta X_t = a_1 X_{t-1} + \sum B_j \Delta X_{t-j} + e_t$$

بدون قاطع واتجاه عام

$$\Delta X_t = a_0 + a_1 X_{t-1} + B_j \Delta X_{t-j} + e_t$$

بوجود قاطع (حد ثابت) فقط

$$\Delta X_t = a_0 + a_2 t + a_1 X_{t-1} + \sum B_j \Delta X_{t-j} + e_t$$

بوجود قاطع واتجاه عام (اتجاه زمني)

إذ إن (X) يمثل السلسلة الزمنية المراد اختبارها (Δ) يمثل الفروق الأولى لهذه السلسلة (e_t) يمثل حد الخطأ العشوائي.

وبعد إجراء إختبار جذر الوحدة (ADF) نختبر الفرضيتين الآتيتين: –

الأولى: العدم 0=Ho: a

الثانية : البديلة 0<H1: a

فإذا كانت قيمة (t) المحستبة أكبر من قيمتها الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي خلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة والسلسلة الزمنية مستقرة، أما إذا كانت قيمة (t) المحستبة أقل من قيمتها الجدولية نقبل فرضية العدم والسلسلة الزمنية تكون غير مستقرة وسيتم أخذ الفروق الأولى، فإذا حققت السلسلة الزمنية الإستقرار فإن المتغير يعد متكاملاً من الدرجة الأولى I(1)، أما إذا لم تحقق السلسلة الزمنية ذلك الإستقرار فتؤخذ الفروق من درجة أعلى وهكذا حتى تصبح السلسلة مستقرة (Patterson, 2002,265).

2.4 اختبار التكامل المشترك من خلال نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

إن نموذج (ARDL) هو أحد الأساليب المستخدمة في النماذج الديناميكية للتكامل المشترك التي شاع استعمالها في الآونه الأخيرة، إذ يقدم هذا النموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنيا كمتغيرات مستقلة في النموذج، وقد طور هذه النموذج ومنهجية كل من Pesaran(1997), Shinand and Sun(1998)، وكل من(2001) et Al ,Pesaran ويتميز هذا النموذج بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، إذ يرى Pesaran إن أنموذج (ARDL) يمكن تطبيقه دون الإعتماد على خصائص السلاسل الزمنية، إذا كانت مستقرة عند مستواها I(0) أو عند الفرق الأول I(1) او خليط من الإثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الإختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) أي عند الفرق الثاني (Pesaran et al ,2001 ,291). كما أن منهجية (ARDL) لـ Pesaran تتمتع بخصائص افضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في إختبار التكامل المشترك مثل طريقة (Engle– Granger

1987)، ذات المرحلتين وإختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen Cointegration Test) في إطار نموذج (Alimi) (106, 2014 ,VAR).

إن نموذج (ARDL) يعتمد في الحصول على أفضل نتائج في نموذج الإطار العام بأخذ العدد الكافي من فترات التخلف الزمني (ألابطاءات)، ولا يشترط أن تكون فترة الإبطاء واحدة لجميع المتغيرات، كما إن نموذج (ARDL) يقوم بإعطاء أفضل النتائج للمعلمات في الأجل القصير والطويل، ويعد نموذج (ARDL) من النماذج الملائمة مع حجم العينات الصغيرة ، إذ يمكن لنموذج (ARDL) فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، إذ نستطيع من خلال (ARDL) تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغير المستقل في الأجلين وفي نفس المعادلة، إضافة إلى تحديده أثر كل متغير مستقل على المتغير التابع (Pesaran and shin، 2000,295)، وليتم إختبار إمكانية تحقيق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (ARDL)، يقدم كل من Pesaran et al (2001) منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقيق علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (Bounds Test) أي إختبار الحدود، ويتم التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك لهذا الإختبار عن طريق مقارنة قيمة (F) المحتسبة مع القيم الجدولية الخاصة المقدمة من لدن (Narayan (2005، عند مستوى معنوية (1% و 2.5% و5% و10%) فإن كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من قيمتها الجدولية العظمى(**I1 Bound**) نرفض فرضية العدم (0=H0: b) ونقبل الفرضية البديلة (0H1: b≠) أي بمعنى وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغيرات، أما إذا كانت قيمة (F) المحتسبة تقع بين القيمة العظمى والقيمة الصغرى فإن النتيجة في هذه الحاله تكون غير حاسمة، أما إذ كانت قيمة (F) المحتسبة أقل من القيمة الجدولية الصغرى(**I0 Bound**) فهذا يعني عدم وجود علاقة طويلة الأجل (البيرماني وداود ، 2017 ،290).

يمكن اتباع الخطوات الآتية لتقدير إنموذج **ARDL**

1- اختبار الإستقرارية للسلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها، وهناك عدة إختبارات لإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية وتم إختيار اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) .

2- تقدير المعلمات قصيرة الأجل وطويلة الأجل (أنموذج تصحيح الخطأ) والذي يمكن تقديره وفق الصيغة الأتية:(Pradhan et al , 2013, 914)

$$\Delta(Y_t) = c + \lambda Y_{t-1} + \beta X_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} a_1 \Delta(Y_{t-i}) + \sum_{i=0}^{m} a_2 \Delta(X_{t-i}) + \mu_t$$

إذ ان :

Δ : تمثل الفرق الأول

c: الحد الثابت

n, m : تمثل الحدود العليا لكل مدد التخلف الزمني في المتغيرات المستقلة و المتغير التابع

λ : معلمة تصحيح الخطأ (التعديل أو التكييف) ((CointEq(-1) وهي النسبة المئوية من أخطاء الأجل القصير التي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من أجل العودة إلى الوضع التوازني، وهناك شرط لهذه المعلمة حتى تتمكن من تصحيح الأخطاء في الأجل القصير وهي أن تكون قيمتها سالبة ومعنوية (الشرط الكافي والضروري)

β : معلمات الإنموذج في الآجل الطويل

$a_2 \ldots\ldots a_1$: معلمات الاجل الطويل

i: الزمن

μ_t : حد الخطأ العشوائي

اختبار خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test).

اختبار عدم تجانس التباين باستعمال اختبار: (Heteroskedasticity Test: ARCH)

3.4 متغيرات الدراسة :

في هذا الجانب سيتم بيان بعض العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية في العراق إذ تم الاعتماد على البيانات الربعية للفترة 2001– 2016 إذ يمكن تلخيص العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية وتتمثل (بالميزان التجاري) والتي تمثل المتغير المعتمد (Y) موضوع الدراسة والبحث بالاتي:

سعر صرف الحقيقي X1

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي X2

الإنفاق العام X3

الانفتاح التجاري X4 ...معادلة الانفتاح التجاري (الصادرات + الاستيرادات)/ الناتج المجلي الإجمالي

نتائج التقدير القياسي:

اولاً: إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية

جدول رقم (6)

نتائج إختبار الإستقرارية للسلاسل الزمنية

Y	X4	X3	X2	X1		
-1.3321	-4.1470	-0.4270	0.4710	-1.2752	t-Statistic	With Constant
0.5858	0.0086	**0.8807**	**0.9790**	**0.6041**	**Prob.**	
n0	***	n0	n0	n0	result	
-0.3685	-4.9612	-2.7760	-3.6781	-5.6727	t-Statistic	With Constant & Trend
0.9780	0.0125	**0.2270**	**0.0571**	**0.0032**	**Prob.**	
n0	**	n0	*	***	result	
0.0464	-3.0514	-0.7824	1.9731	0.0525	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.6821	0.0053	**0.3590**	**0.9832**	**0.6803**	**Prob.**	
n0	***	n0	n0	n0	result	
				At First Difference		
d(Y)	d(X4)	d(X3)	d(X2)	d(X1)		
-2.5429	-3.1791	-3.1899	-4.2417	-3.8123	t-Statistic	With Constant
0.1271	0.0526	**0.0279**	**0.0065**	**0.0167**	**Prob.**	
n0	*	**	***	**	result	
-2.8716	-3.6611	-0.7704	-4.6119	-2.6833	t-Statistic	With Constant & Trend
0.1992	0.0681	**0.9433**	**0.0135**	**0.2585**	**Prob.**	
n0	*	n0	**	n0	result	
-2.5527	-3.9528	-1.3781	-3.2544	-5.7915	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.0149	0.0012	**0.1489**	**0.0033**	**0.0000**	**Prob.**	
**	***	n0	***	***	result	

(*) مستقر عند مستوى معنوية 10%

(**) مستقر عند مستوى معنوية 5%

(***) مستقر عند مستوى معنوية 1%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews** 10.

من الجدول (6) تبين إن السلاسل الزمنية للمتغيرات (X1,X2,X4) استقرت عند المستوى قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1% و 10%)، أما المتغيرات (Y , X3) فإنها لم تستقر عند المستوى وبعد أخذ الفرق الأول لهذه المتغيرات استقرت عند الفرق الأول بوجود قاطع و بدون قاطع وأتجاه عام عند مستوى معنوية (5%) .

ثانياً: اختبار العلاقة بين المتغيرات والتكامل المشترك

جدول رقم (7)

نتائج اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة وعلاقة التكامل المشترك Bounds Test

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(Y)
Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Sample: 2001Q1 2016Q4
Included observations: 62
ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

نتائج التأثير في الاجل القصير

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	5.317623	0.093830	0.498950	D(Y(-1))
0.0233	2.340943	14.76736	34.56955	D(X1)
0.0002	3.973357	0.133197	0.529240	D(X2)
0.3536	-0.936241	0.170446	-0.159579	D(X3)
0.0112	2.633709	0.161820	0.426186	D(X3(-1))
0.0147	0.321252	0.447846	0.125904	D(X4)
0.0000	-5.294919	0.018582	-0.098389	CointEq(-1)*
1054.998	Mean dependent var		0.691617	R-squared
6290.106	S.D. dependent var		0.657975	Adjusted R-squared
19.36448	Akaike info criterion		3678.634	S.E. of regression
19.60464	Schwarz criterion		7.44E+08	Sum squared resid
19.45877	Hannan-Quinn criter.		-593.2988	Log likelihood
			2.046103	Durbin-Watson stat

معادلة الاجل الطويل

Y= 0.225X1 + 0.84X2+ 0.55X3+ 0.36X4
T= 0.1256 1.3695 14.210 0.3693
Sig= 0.0251 0.0174 0.000 0.0474

Null Hypothesis: No levels relationship F-Bounds Test نتائج التكامل المشترك

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
3.09	2.2	10%	4.247904	F-statistic
3.49	2.56	5%	4	K
3.87	2.88	2.5%		
4.37	3.29	1%		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من نتائج الجدول (7) تبين أن :

أظهر اختبار الحدود (Bounds Test) إذ بلغت قيمة (F) الإحصائية الخاصة بإختبار الحدود (4.24) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى (3.87) عند مستوى معنوية (2.5%) ، وتم تعزيز هذه النتيجة من خلال معلمة تصحيح الخطأ CointEq(−1) فهي سالبة ومعنوية

أما معلمات الأجل القصير فإن نتائجه أظهرت أنّ:

سعر الصرف (1X) هناك تأثير معنوي وموجب على التغير في التجارة الخارجية ، أي إن زيادة سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية بمقدار (34.5) وحدة وهذا يعني أن زيادة سعر الصرف أدى إلى زيادة المستوردات بنسبة أكبر من الانخفاض في الصادرات كما انعكس على حجم التجارة الخارجية .

الناتج المحلي الإجمالي (X2) هناك تأثير معنوي وموجب للتغير في الناتج المحلي الاجمالي على التغير في التجارة الخارجية ، إذ إن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية بمقدار (0.52) وحدة ، كون زيادة الصادرات تودي إلى زيادة الإيرادات التي بدورها تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. وكذلك فإن زيادة الناتج المحلي الاجمالي تودي إلى زيادة الاستيرادات الخارجية من اجل سد حاجة السوق المحلية .

الانفاق العام (X3) يرتبط بعلاقة عكسية مع التجارة الخارجية ولكن تأثيره غير معنوي ، أي إن زيادة الانفاق العام بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض التجارة الخارجية بمقدار 0.159)) وحدة وبأخذ تباطء زمني , أصبحت العلاقة طردية ومعنوية اي ان زيادة الانفاق العام ($X3_{-1}$) بمقدار وحدة واحدة فان ذلك سيؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية بمقدار (0.42) وحدة ، فكلما زاد الانفاق زادت الدخول وكلما زادت الدخول زاد الاستهلاك .

الانفتاح التجاري (X4) هناك تأثير معنوي وموجب للتغير في الانفتاح التجاري على التغير في التجارة الخارجية، أي إن زيادة الانفتاح التجاري بمقدار وحدة واحدة فان ذلك سيؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية بمقدار (0.125) وحدة، إنّ جميع

القطاعات الإنتاجية في العراق توقفت بعد عام (2003) بسبب الاحتلال الأمريكي الذي نتج عنه تدمير وتوقف القطاعات الإنتاجية، فأصبح العراق بلد مستهلك وليس منتج ، إذ أدى الانفتاح التجاري إلى إغراق السوق العراقية بالسلع والبضائع المستوردة، وأن أغلب هذه السلع هي سلع استهلاكية لا تساهم في عملية النمو الاقتصادي أنما لسد الحاجة المحلية، أما جانب التصدير فيعتمد كليا على تصدير النفط الخام، ويمثل المصدر الوحيد للعملة الصعبة اللازمة لتمويل الاستيرادات الضخمة من الخارج.

أظهرت النتائج أن معلمة تصحيح الخطأ CointEq(-1) فهي سالبة ومعنوية وهذا يشير إلى أن الانحرافات في العلاقة التوازنية قصيرة الأجل يتم تعديلها في الأجل الطويل بمعدل (0.9) لكل فترة ثلاثة أشهر، وهذا ما أثبتة إختبار الحدود (Bounds Test) إذ بلغت قيمة (F) الإحصائية الخاصة بإختبار الحدود (4.24) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى (3.87) عند مستوى معنوية (2.5%) .

أما بالنسبة لمعامل التحديد (R^2) فإن قيمة معامل التحديد المصحح (Adj R^2) بلغت (0.65) أي إن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج المقدر تفسر ما يقارب(65%) من التغيرات في المتغير التابع.

أما نتائج الأجل الطويل فقد أظهرت أنّ:

1-زيادة سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية بمقدار (0.225) .

2-زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة فان ذلك سيؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية بمقدار (0.84) .

3-زيادة الإنفاق العام بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية بمقدار (0.55).

4-زيادة الانفتاح التجاري بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية بمقدار (0.36) .

ثالثا: اختبار الإرتباط الذاتي وعدم تجانس التباين في نموذج ARDL

يتم إختبار النماذج المقدرة للتأكد من خلوها من مشكلة الإرتباط الذاتي (الإرتباط التسلسلي بين القيم) بإستعمال إختبار (**Breusch-Godfrey Serial**)

Correlation LM Testوإستعمال إختبار (**Heteroskedasticity Test: ARCH**) للتأكد من خلو النماذج المقدرة من مشكلة عدم تجانس التباين عند مستوى معنوية (5%) للعلاقة بين متغيرات الدراسة ، ينظر جدول(8).

جدول (8)

نتائج إختبار الإرتباط الذاتي وعدم تجانس التبأين للعلاقة بين متغيرات الدراسة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.7854	Prob. F(2,48)	0.242830	F-statistic
0.7331	Prob. Chi-Square(2)	0.621028	Obs*R-squared
Heteroskedasticity Test: ARCH			
0.6827	Prob. F(1,59)	0.168758	F-statistic
0.6766	Prob. Chi-Square(1)	0.173981	Obs*R-squared

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews** 10.

نلاحظ من الجدول (8) أعلاه إن إنموذج (ARDL) المقدر للعلاقة بين متغيرات الدراسة خالء من مشكلة الإرتباط الذاتي حسب اختبار (**Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test**) أي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود مشكلة إرتباط ذاتي؛ لأن قيمة (Prop. F) و (Prob. Chi-Square) غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) ونرفض الفرضية البديلة، وكذلك خلو نموذج (ARDL) المقدر من مشكلة عدم تجانس التباين إذ كانت قيم كل من Prob. Chi-Square) و (Prop.**F**) غير معنوية عند مستوى (5%) حسب إختبار (**Heteroskedasticity Test: ARCH**).

4.4 النتائج والتوصيات

النتائج:

يعرض هذا الفصل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وهي كما يلي:

استقرار أغلب السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وهي كل من (X1,X2,X4) سواء بوجود قاطع أو قاطع واتجاه زمني أو بدون قاطع واتجاه زمني اما المتغيرات (X3 , Y) فقد استقر عند الفرق الأول بوجود قاطع فقط وبدون قاطع واتجاه زمني.

وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي (X1) والتجارة الخارجية (Y) في الأجل القصير والطويل.

وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي (X2) والتجارة الخارجية (Y) في الأجلين القصير والطويل.

يرتبط الإنفاق العام بعلاقة عكسية مع التجارة الخارجية وهذا يعني أن زيادة الانفاق العام تؤدي إلى انخفاض التجارة الخارجية بمقدار (−0.15) وحدة إزاء زيادة وحدة واحدة في قيمة الانفاق العام إلا أنه أصبحت العلاقة طردية بعد سنة فزيادة الإنفاق العام بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع حجم التجارة الخارجية بمقدار (0.42) وحدة.

وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري (X4) والتجارة الخارجية (Y) في الأجلين القصير والطويل.

وجود علاقة طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، وذلك من خلال اختباري الحدود (BOUNDS TEST) ومعلمة تصحيح الخطأ CointEq(−1)

خلو انموذج (ARDL) المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي

خلو انموذج(ARDL) المقدر من مشكلة تجانس التباين.

بعد عام 2003 وفي ظل الانفتاح التجاري وتزايد عائدات النفط لم نلحظ حدوث أي تغيير في واقع الاقتصاد العراقي، ولم يحدث أي تغيرات هيكلية في بنيته الاقتصادية وإنما تعميق الطابع الريعي، ولم يكن هناك توجهات للسلطات العامة لرسم سياسات اقتصادية تهدف لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي وإزالة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها، وأبعاد الاقتصاد العراقي عن تأثير الصدمات الداخلية والخارجية.

التوصيات

1- ضرورة الاهتمام بالتجارة الخارجية وتنويع مصادر الإنتاج والتصدير في العراق.
2- اتباع سياسة حماية الإنتاج الوطني من خلال فرض الضرائب الكمركية على السلع الواردة الى العراق ودعم الإنتاج المحلي .

3- اعتماد سياسة سعر صرف تساهم في زيادة التجارة الخارجية وإصلاح النظام المصرفي في العراق .
4- توجيه الإتفاق العام نحو الإتفاق الاستثماري وتقليل النفقات غير الضرورية وخفض الإتفاق الجاري .
5- زيادة حجم الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها قطاع الصناعة والزراعة والخدمات.
6- الاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري في تنويع القاعدة الاقتصادية من أجل التخلص من حالة الاقتصاد الريعي الأحادي المعتمد على النفط فقط، والتحول إلى اقتصاد متنوع، وذلك باستغلال وتوظيف الأموال المتولدة من قطاع النفط في تفعيل قطاعات الاقتصاد الأخرى مثل قطاع الزراعة، وقطاع السياحة لاسيما الدينية، وقطاع الصناعات التحويلية ولاسيما التي تحقق اقتصاديات الحجم في الأجل الطويل وغيرها من القطاعات التي من شانها تنويع القاعدة الاقتصادية فضلا عن تطوير البنى التحتية التي تمثل القاعدة الأساس التي تعتمد عليها القطاعات والأنشطة الاقتصادية.
7- العمل على استخدام وسائل الاتصال المتقدمة في التجارة الخارجية التي تساهم في اختصار المسافات والوقت وتساهم في زيادة تدفق السلع والخدمات .
8- تنويع وتوسيع هيكل الإنتاج ودعم البحث والتطوير والابتكار وتطوير وسائل الإدارة .
9- وضع برامج تساهم في تطوير البنى التحتية للبلد من أجل خلق قاعدة اقتصادية تسهل عملية الاستثمار .
10- دعم وتطوير القطاع الخاص والعمل إقامة المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في امتصاص البطالة وزيادة الإنتاج المحلي .
11- من المشاكل التي يعاني منها (العراق) هي ضعف التخطيط المستقبلي لمرحلة ما بعد نضوب النفط سواء أكان نضوباً طبيعياً أو انحسار دوره بسبب التطور التقني للمصادر البديلة (الطاقة البديلة)، لذلك على العراق تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال تطوير القطاعات غير النفطية (بالرغم من استحواذ النفط

على النصيب الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي)، والتهيؤ لمشكلة النضوب، من خلال توظيف العوائد النفطية باتجاهين الأول يتمثل بتطوير وتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية وتأسيس البنى التحتية، أما الاتجاه الثاني فيتمثل بادخار جزء من هذه العوائد لأغراض المستقبل بعد نضوب النفط في الأمد الطويل والاستفادة منها في تمويل موازنة البلد أو عند حدوث الصدمات السعرية السلبية .وأخيراً على الحكومة العراقية أنْ تتبني سياسة اقتصادية واضحة المعالم وتطبيقها، وذلك لتوظيف ما يمتلكه العراق من إمكانات اقتصادية كبيرة تعطيه القدرة للنمو والتقدم، وينبغي أن تتلائم هذه السياسة مع طبيعة العراق وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والدينية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل بناء دولة تليق بالشعب العراقي تنسجم مع ما يملكه العراق من ثروات تفتقر أليها أغلب بلدان العالم.

المصادر والمراجع

أولا: المصادر العربية

أبوشرار ، علي عبد الفتاح ، (2015) ، **الاقتصاد الدولي** ، الطبعة الرابعة ، دار المسيرة ، عمان ، الاردن .

بلقاسم ، زأيري ، (2013) ، **إقتصاديات التجارة الدولية** ، الطبعة الأولى ، دار الروافد الثقافية ، بيروت ، لبنان .

بلوناس، عبدالله (2008)، **عولمة الاقتصاد الفرص والتحديات**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد1 ، سوريا.

بهنام ، سمير حنا ، (2013) ، **أثر تطور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا للمدة(1990-2011)** ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد(114) ، المجلد 35 ، جامعة الموصل ، العراق.

البيرماني ، صلاح مهدي ، دأود، محمد نوري (2017) ، **أثر الإتفاق الاستهلاكي الحكومي على وضع الميزان التجاري في العراق للمدة (1990-2014) باستخدام نموذج (ARDL)** ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، بغداد ، العدد 98 ، المجلد 23.

الحصري ، طارق فاروق ، (2010) ، **الاقتصاد الدولي** ، الطبعة الأولى ، دار المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، المنصورة ، مصر .

خالد، تومي، هجيرة، معطي(2017)، **أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للمدة(1990-2015)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة د. الطاهر مولأي سعيدة، الجزائر

خضر ، زاهر عبدالحليم ، (2012) ، **تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني(1994-2010)** ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الازهر-غزة ، فلسطين .

الدليمي، فواز جارالله (2003)، **برنامج التكيف والإصلاح الاقتصادي في الأقطار النامية وظاهرة العولمة**، مجلة تنمية الرافدين، العدد71 ، العراق.

دياب، محمد (2010)، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، لبنان.

السبعأوي ، رياض احمد خلف محمد ، (2013) ، **قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على تطور حجم الأستثمار في العراق للمدة (1990-2010)** ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة تكريت .

السريتي ، محمد احمد ، غزلان ، محمد عزت محمد، (2013) ، **التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية_ البنك الدولي _ صندوق النقد الدولي _ موؤسسة التنمية الدولية** ، دار التعليم الجامعي ، الأسكندرية ، مصر.

السواعي ، خالد محمد ، (2014) ، **التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية** ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

سوير ، دبليو.تشارلز ، سبرينكل ، ريتشارد ل ، (2015) ، **الاقتصاد الدولي** ، الطبعة العربية ، الطبعة الأولى ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، لبنان .

الشعبي، محمد الصغير قاسم(2004)، **تأثير سياسات منظمة التجارة العالمية على صياغة الاستراتيجية الشاملة لمنظمات صناعة الأدوية دراسة استطلاعية على عينة من المدربين في شركات الأدوية الأردنية**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل.

الصرن ، رعد حسن (2000) ، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية**، الطبعة الأولى ، الجزء الأول ، دار الرضا للنشر ، سوريا.

ظاهر، غسان طارق (2013)، **أثر الانكشاف التجاري على الناتج المحلي الإجمالي في بلدان أسيوية مختارة للمدة (1990-2011)**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة.

عبد الرضا، نبيل جعفر (2007)، **الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل**، جامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد1 .

عبد السلام ، رضا ، (2010) ، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق** ، الطبعة الثانية ، المكتبة العصرية ، المنصورة ، مصر.

عبد السلام ، رضا ، (2011) ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية ، المنصورة ، مصر .

عبدالعزيز، عبدوس (2011)، **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقأيد، الجزائر.

العبدلي، سعد عبد نجم، رشيد،هبه سعد (2016)، **تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي للمدة (1980-2013)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد، المجلد 22، العدد 89.

عجمية ، محمد عبد العزيز ، العقاد ، مدحت محمد ، (1979) ، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان

عريقات ، حربي محمد موسى ، (2006) ، **مبادىء الاقتصاد** ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن .

كريانين، موردخأي، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية (2010)، **الاقتصاد الدولي مدخل السياسات** ،الطبعة الأولى ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية.

كوب، جاري، ترجمة: فهد بن خلف البادي و عبدالله بن صالح الحميد(2009)، **تحليل البيانات الاقتصادي**، مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء للنشر، المملكة العربية السعودية.

معروف، هوشيار(2005) ، **تحليل الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى ، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان، الاردن.

منصور ، جاسم محمد ، (2012) ، **التجارة الدولية** ، الطبعة الأولى ، دار الزهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

النصيرات، عبدالله جميل(2002)، **الانفتاح الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الاردن**، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.

نعيمة ، بيبط ، (2016) ، **الإتفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره على التجارة الخارجية دراسة حالة ميناء جن جن– جيجل**، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر .

النعيمي ، غادة صديق ، (2011) ، **مؤشرات تطور التجارة الخارجية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعأون الخليجي للمدة(1985–2009)** ،رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق .

الوادي، محمود حسين، وآخرون (2014)، **الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الرابعة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان.

وزارة التجارة العراقية، دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية ، 2009، **صفحات متفرغة.**

ياسر، محمد عربي(2011)، **مشكلة الاقتصاد غير الرسمي في العراق الأسباب، الأثار واستراتيجية مقترحة للحلول**، الطبعة الأولى، دار ومكتبة البصائر، بيروت، لبنان.

ثانيا: المصادر الأجنبية

Alimi ,R. Santos (2014) **ARDL Bounds Testing Approach To Cointegration**: A Re-Examination Of Augmented Fisher Hypothesis In An Open Economy, Asian Journal Of Economic Modelling, 2(2).

Emek, Nkoro, Ahan, Kelvin Uko (2016), **Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique:** application and interpretation, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4.

Enders, Walter (2015), **Applied Econometric Time series , Library of Congress Cataloging-in-Publication Data**, Applied econometric time series / Walter, University of Alabama. – Fourth edition.

keho,Yaya **(**2017**)** ,**The impact of trade openness on economic growth**: The case of cote divoire

Narayan, Paresh, Smyth ,Russell (2008), **Energy consumption and Real GDP in G7 countries** :New Eveidence from Panel Cointegration with Structural breaks Economice,No.30.

Patterson, Kerry, (2002)" **An Introduction to Applied Econometrics**: A Time Series Approach ", Palgrave,New York.

PESARAN ,M. HASHEM , SHIN ,YONGCHEOL, AND RICHARD J. SMITH, (2001), "**Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships**, Journal of Applied Econometrics. 16(3).

Pesaran MH, Shin Y, Smith RJ.(2000) **Structural analysis of vector error correction models with exogenous**,I(1) variables. Journal of Econometrics 97

Pradhan, R., Norman, N., Badir, Y. and Samadhan, B. (2013). **Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India**: The ARDL bounds testing approach. Social and Behavioral Sciences, Vol.104.

Pradhan, R., Norman, N., Badir, Y. and Samadhan, B. (2013). **Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India**: The ARDL bounds testing approach. Social and Behavioral Sciences, Vol.104

Sakyi, Daniel,(2011), " **Trade openness, foreign aid and economic growth in post-liberalisation Ghana**: An application of ARDL bounds test" journal of economics and international finance , vol,3(3) .

المعلومات الشخصية

الاسم : وليد علي دحام خلف الجبوري

الكلية: إدارة الأعمال

التخصص : الاقتصاد

هاتف:009647824053737